coopération allemande
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Publié par la giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Al-Kawakibi Democracy Transition Center

الهياكل الرسمية لحقوق الانسان في تونس

الملخص التنفيذي و التوصيات

إعداد : د. وحيد الفرشيشي

بمساهمة : منية عمار و أحمد العلوي

تقديم : أمين الغالي

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Kawakibi Democracy Transition Center

الهياكل الرّسميّة لحقوق الإنسان في تونس

اعداد
د. وحيد الفرشيشي

بمساهمة
منية عمار
أحمد علوي

تقديم
أمين الغالي

منشورات مركز الكواكبي للتحوّلات الدّيمقراطيّة

www.kawakibi.org

تـــونـــــس • نوفمبر/ تشرين الثاني 2013

بالتّعاون مع

coopération allemande
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Publié par la giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

إصدار

مركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة

الهياكل الرّسميّة لحقوق الإنسان في تونس / الملخص

*****

الإعداد : د. وحيد الفرشيشي

تونس : مركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة - نوفمبر / تشرين الثاني 2013

الحجم : صفحة 21/15 صم

الورق : 90 غ (الداخلي) + 350 غ (الغلاف) - Couché

عدد الصفحات : 80 صفحة

الطّبعة : الأولى

تصميم الغلاف و الإعداد الفنّي : أنيس المنزلي

ALPHAWIN STUDIO / anismenzli@hotmail.fr

ISBN : 978-9938-12-046-2

*****

تمّ إعداد هذه الدّراسة في إطار شراكة بين مركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة KADEM و وكالة التّعاون الألمانيّ GIZ

*****

سُحب من هذا الكتاب 300 نسخة في طبعته الأولى.

© جميع الحقوق محفوظة لـمركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة ـ تونس

تـــونـــــس • نوفمبر / تشرين الثاني 2013

www.kawakibi.org

الهياكل الرّسميّة لحقوق الإنسان في تونس

إعداد

د. وحيد الفرشيشي

الفهرس

التّقديم الأستاذ أمين الغالي مدير البرامج بمركز الكواكبيّ للتحوّلات الدّيمقراطيّة 7

الإطار العامّ 10

المقدّمة 12

/ الجزء الأوّل : واقع الهياكل الرّسميّة لحقوق الإنسان /

الباب الأوّل : الهياكل الحكوميّة **15**

القسم الأوّل : مستشار رئيس الجمهوريّة المكلّف بحقوق الإنسان 15

القسم الثّاني : الوزارة المكلّفة بحقوق الإنسان 16

القسم الثّالث : المجالس الاستشاريّة ذات العلاقة بحقوق الإنسان 16

القسم الرّابع : مراصد ومراكز الإعلام والتّكوين والتّوثيق والدّراسات 18

القسم الخامس : خلايا حقوق الإنسان بالوزارات 19

القسم السّادس : المواطن الرّقيب 19

القسم السّابع : مركز التّوثيق في مجال حقوق الإنسان 20

الباب الثّاني : الهيئات والهياكل «المستقلّة» **21**

القسم الأوّل : الموفّق الإداريّ 21

القسم الثّاني : الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحرّيّات الأساسيّة 22

القسم الثّالث : الهيئة الوطنيّة لحماية المعطيات الشّخصيّة 22

/ الجزء الثّاني : آفاق هياكل حقوق الإنسان في تونس /

الباب الأوّل : الهياكل المُحدَثة 24

القسم الأوّل : الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعيّ البصريّ 24

القسم الثّاني : الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات 25

القسم الثّالث : الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب 27

الباب الثّاني : الهياكل المزمع إنشاؤها 28

الهياكل ذات الاختصاص الشّامل في مجال حقوق الإنسان 28

الهيئات ذات الاختصاص المحدّد بمجال من مجالات حقوق الإنسان 29

القسم الثّاني : مشاريع قوانين هيئات ذات صلة بحقوق الإنسان 31

/ الجزء الثالث : الحوصلة و التوصيات /

التّـــــــقـديـــــــم

مواكبة للانتقال الذي تشهده تونس منذ الثورة في مختلف مراحلها خاصة منها ما بعد الانتخابات، يعمل مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية على تسليط الضوء حول مسألة حوكمة حقوق الانسان في تونس. ويأتي هذا الاهتمام نظرا لأهمية هذا الملف خلال الفترات الانتقالية حيث تكون حوكمة حقوق الانسان من أهم الملفات التي يستوجب على الحكومات معالجاتها من أجل تفادي الوقوع في نفس سياسة و ممارسة الانتهاكات و من أجل تفادي تجاهل هذا الملف من قبل صناع القرار.

و نظرا لتسارع وتيرة المستجدات السياسية و لتعدد الملفات المستعجلة التي حالت دون التطرق المباشر لهذا الملف المهم من قبل صناع القرار - حتى المعنيين مباشرة بهذا الموضوع- ارتئى مركز الكواكبي المساهمة في هذا الموضوع من الزاوية المؤسساتية. حيث حاول المركز تعداد ووصف وتقييم (ولو بصفة أولية) جميع المؤسسات و الهياكل الحكومية و العمومية ذات الشأن المباشر بحقوق الانسان (دون التطرق إلى منظمات المجتمع المدني التي هي موضوع عدد من الدراسات و التقارير المحلية و لدولية).

و رغم عدم تصنيف مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية كجمعية حقوقية، إلّا أن عملنا على هذا الموضوع يندرج في إطار مساهمة المركز في وضع تصور مؤسساتي - على الصعيد الوطني- لمنظومة حوكمة حقوق الانسان في تونس مبني على قوانين و هيكلة مؤسساتية من شأنها الدفع بملف حقوق الانسان.

على هذا الأساس عمل مركز الكواكبي على بناء شراكة مع وكالة التعاون الألماني **(GIZ)** من أجل وضع مشروع متكامل حول حوكمة حقوق الانسان في تونس، شراكة مبنية على تبادل الخبرة و على مبدئ التكامل بين مختلف المبادرات. كما عمل المركز على تبني مسار تشاركي مبني على مساهمة أكبر عدد ممكن من الفاعلين في مجال حقوق الانسان من خلال لقاءات تشاورية عديدة. فكان اللقاء الأول في 13 أفريل

2013 مع ممثلين عن المجتمع المدني المحلي المتواجد قبل جانفي 2011، و كان اللقاء الثاني في 8 ماي بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني الناشئ بعد هذا التاريخ، ثم لقاء ثالث في 18 ماي مع أهم المنظمات الدولية العاملة في تونس في مجال حقوق الانسان، ثم لقاء رابع مع ممثلين عن الهياكل الحكومية العمومية العاملة في مجال حقوق الانسان يوم 28 ماي، و لقاء خامس في 17 جوان مع مجموعة من الشخصيات الوطنية المساهمة في الدفاع عن حقوق الانسان، و أخيرا ندوة وطنية يوم 27 جوان تم خلالها عرض الصيغة الأولى لمخرجات هذا العمل. و قد سعى مركز الكواكبي خلال كل هذه اللقاءات على التأكيد على التنوع في المشاركين من حيث الاختصاص و الجهة و الجندر والايديولوجيا...

و بالاستعانة بخبراء محليين و دوليين تم إعداد هذه الدراسة حول **"الهياكل الرسمية لحقوق الانسان في تونس"** من طرف الخبير **د. وحيد الفرشيشي**. و قد اعتمد الخبير في جزء هام من دراسته و في تقييمه، علاوة على المبادئ الدولية لحقوق الانسان و مبادئ حوكمة حقوق الانسان، على مخرجات اللقاءات التشاورية -التي سبق ذكرها- حيث تم ادراج مخرجاتها خلال الدراسة في أطر تلخص أهم ما ذكره المشاركون من خلال التفاعل المباشر أو اللقاءات والاستجوابات أو الاستمارات الموزعة عليهم. كما تجدر الاشارة إلى أنه علاوة على مختلف مكونات الدراسة، خلص العمل إلى مجموعة من التوصيات التي تتوجه إلى مختلف صانعي القرار من أجل الرقي بمنظومة حوكمة حقوق الانسان في تونس.

و نظرا لزخامة المادة ولمحاولة مركز الكواكبي تقديم عمل مرجعي شامل و مفصل، قرر المركز عدم الاكتفاء بإصدار هذه الدراسة فحسب، بل يصدر المركز عددا من الكتيبات ذات الصلة و في نفس الحقيبة. و تتمثل هذه الكتيبات في :

- **"الملاحق"**، و هي مجموعة القوانين المرتبطة بالهياكل التي وردت في الدراسة وجدول المقارنة بين الهياكل التي تعنى بحقوق الانسان،
- **"وثائق ذات الصلة"**، و هي مجموعة الوثائق و المبادئ التي تثري الزاد

المعرفي حول موضوع حوكمة حقوق الانسان،

- **"الملخص التنفيذي و التوصيات"**، و هو تلخيص للدراسة و للتوصيات التي خلصت لها،

- **"خارطة الهياكل الرسمية لحقوق الانسان في تونس"** في شكل فيديو مسجل على قرص ممغنط، و الذي يحتوي كذلك على جميع هذه الكتيبات،

أخيرا، تجدر الاشارة إلى أن الخبير وكامل فريق مركز الكواكبي و فريق وكالة التعاون الألماني **(GIZ)** عملوا على بناء علاقات ايجابية مع جميع المتداخلين في هذه المبادرة من أجل بناء جسور تواصل تسمح بمواصلة العمل ما بعد اصدار هذه الدراسة و الكتب و الملاحق، عمل مستقبلي قد يسمح بتقييم علمي و موضوعي لواقع و هيكلة و تأثير كل من هذه الهياكل و المؤسسات في إطار الانتقال الذي نسعى أن يكون ديمقراطيا و مبنيا على منظومة حقوق الانسان.

أ. أمـين الغالـي

مدير البرامج

مركز الكواكبيّ للتحوّلات الدّيمقراطيّة

الهياكل الرّسميّة لحقوق الإنسان في تونس

الإطار العامّ

تتعايش في كل الأنظمة القانونية ثلاث أصناف كبرى من المتداخلين في مجال حقوق الإنسان وهي :

- **أجهزة الدولة من ناحية أولى بما فيها من الأجهزة المنبثقة عن السلطات الثلاث،**
- **الأجهزة المستقلة العمومية من ناحية ثانية**
- **و منظمات المجتمع المدني من ناحية ثالثة.**

فبالنسبة لأجهزة لدولة فإنه يعود لها صلاحيات عديدة في مجالات حقوق الإنسان تمارسها عن طريق برلمانها وحكوماتها وسلطتها القضائية والهيئات العمومية المستقلة، ويعود لهذه الأجهزة مجتمعة مجموع الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان، ويمكن تحديد هذه الأنشطة بالرجوع إلى كل متداخل كما يلي :

بالنسبة للبرلمان، فيضطلع به ان يقوم بمهام اساسية لحماية وتعزيز حقوق الانسان، من خلال استخدام ادوات الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة .

وبالنسبة للسلطة التنفيذية، فإنه يعود لها، بموجب ما لها من صلاحيات سلطوية، العمل على الوقاية من انتهاك حقوق الانسان ،ومواجهتها باليات الرقابة والمحاسبة الادارية .

و بالنسبة للسلطة القضائية فإنه يعود لها سلطة حماية حقوق الإنسان، من خلال تفعيل دور النيابة العامة بالاشراف على مقار الاحتجاز ، والتحقيق بفعالية فى شكاوى انتهاكات حقوق الانسان .

وبالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، التي تنشأ في صورة هيئات مستقلة لحقوق الإنسان فانه يعود لها صلاحيات نشر الوعى والتربية على ثقافة حقوق الانسان ،

وغيرها من مهام المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان .

أما المجتمع المدني فدوره الأساسي يتمثل فى الحماية والدفاع ونشر ثقافة حقوق الانسان والتربية عليها .

هذا التعايش الثلاثي: الدولة بسلطاتها الثلاث :القضائية، التشريعية، التنفيذية- والهياكل العمومية المستقلة والمجتمع المدني يؤدي عادة، إذا لم ندرك ما يعود لكل منها إلى التداخل والتضارب في صلاحيات وأنشطة هذه الأطراف ولذلك يتوجب تحديد وظيفة كل هيكل بأكثر دقة ممكنة حتى نتجنب التداخل من ناحية وإمكانية سيطرة طرف ما على مجمل الأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان والتي تكون عادة في الأنظمة الشمولية تحت سيطرة أجهزة الدولة وتحديدا السلطة التنفيذية.

مقدمة

تعاني حقوق الإنسان في الدّول التي تعيش فترات استبداد طويلة من عدة مشاكل أهمها :

- الانتهاكات الممنهجة والتي تشمل كل أنواع حقوق الإنسان،
- منع المنظمات غير الحكومية من العمل في حقل حقوق الإنسان بصفة مستقلة وابتداع كل أنواع المضايقات لمنع تكوين أو تأسيس أو تفعيل هذه المنظمات،
- مضايقة ومنع نشطاء حقوق الإنسان من العمل في هذا المجال،
- إحداث هياكل **«رسمية»**, **«حكومية»** تعنى بحقوق الإنسان وتمثل الواجهة الرّسمية التي تمثل الدولة في التظاهرات العالمية وتساهم تحت الرقابة المشدّدة في تلقي الشكاوي والتفاعل معها.

إلاّ أن هذه الهياكل الرسمية لم تكن لتلعب أي دور مباشر وصريح لحماية حقوق الإنسان والرقي بها وذلك للأسباب التالية :

1. من ناحية أولى، ليس لهذه الهياكل والمفترض فيها أن تكون مستقلة، أي استقلالية بالنسبة للأجهزة الحكومية، وأحيانا بالنسبة لأعلى الأجهزة السياسية في الدولة (رئيس الدّولة عادة).

من ناحية أخرى لا تتمتع هذه الهياكل بأي صلاحية يمكن أن تجعل منها سلطة فاعلة لحماية حقوق الإنسان اذ تكتفي دائما بإبداء الرأي أو الاقتراح وإحالة الملفات على السلطات المختصة، كما لا يكون أغلب أعضائها من المتفرغين تماما لمهامهم ممّا يقلّص دورهم وتأثيرهم.

2. هذه الوضعية والتي تطبع عادة الدّول التي تعيش أوضاع حكم استبدادية تتواصل في كثير من الأحيان في الفترات الانتقالية حيث تواصل المؤسسات والهيئات السابقة عملها لفترات معيّنة إلى أن يتم إصلاحها، أو التخلي عنها أو تعويضها.

3. في قراءة لواقع الحال في تونس كنموذج لدولة عرفت فترات طويلة من الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان مع تواجد هياكل ومؤسسات رسمية متداخلة في مجال حماية حقوق الإنسان نلاحظ أن الوضع الحالي يتسم بما يلي :

أوّلا : مواصلة عمل الهياكل السابقة في مجال حقوق الإنسان بنفس الصورة التي كانت سائدة قبل نهاية الحكم السابق في 14 جانفي 2011 ، حيث نجد وزارة مكلفة بحقوق الإنسان، هيئة عليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وهيئة لحماية المعطيات الشخصية ووجود مكاتب للعلاقات مع المواطن وموفق إداري ومجالس استشارية ...

ثانيا : بالرّغم من تغيير نظام الحكم إلا أنه لم يتم إدخال أي تحوير جذري على هذه الهياكل الرّسمية حيث بقي نظامها القانوني دون تغيير وهو ما من شأنه أن لا يخدم هذه الفترة الانتقالية بدعم حقوق الإنسان والإعداد لإدراج متكامل لمنظومة حقوق الإنسان في تونس.

4. أبقى هذا التمشي الذي نلاحظه منذ بداية الفترة الانتقالية الأولى والذي تواصل مع الفترة الانتقالية الثانية (منذ انتخابات 23 أكتوبر 2011) الهياكل الرّسمية ذات الصلة بحقوق الإنسان خاضعة للتجاذبات السياسية لتصبح هذه الهياكل من جديد آلية من آليات السلطة الحاكمة و هو ما يمنعها من القيام بدورها بكل حياد واستقلالية.

5. يتمثل هذا البحث / التقرير في دراسة النصوص القانونية المنظمة لهذه الهياكل ورصد المعيقات التي تمنعها من أن تكون فعليا أجهزة مستقلة بصفة فعلية للدّفاع عن حقوق الإنسان ورصد مختلف الانتهاكات ومعالجتها والتفكير في كيفية تطويرها و الارتقاء بها إلى مرتبة الهياكل المتطابقة مع مقتضيات الاستقلالية والشفافية.

/ الجزء الأوّل /

واقع الهياكل الرّسميّة لحقوق الإنسان

إن ما يطبع واقع الهياكل الرّسمية لحقوق الإنسان في تونس اليوم هو تواجد عدد كبير من المتداخلين من وزارات ومجالس ولجان ومكاتب وخلايا وهيئات.

الباب الأوّل/ الهياكل الحكوميّة

تشمل **الهياكل الحكومية لحقوق الانسان** فى تونس هيئات متعددة هي :

مستشار رئيس الجمهورية المكلف بحقوق الإنسان، الوزارة المكلّفة بحقوق الإنسان، المجالس الاستشارية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، مراصد و مراكز الإعلام والتكوين والتوثيق و الدراسات، خلايا حقوق الإنسان بالوزارات، المواطن الرقيب، مركز التوثيق في مجال حقوق الإنسان.

القسم الأول

مستشار رئيس الجمهوريّة المكلّف بحقوق الإنسان

عين مستشار أوّل لدى رئيس الجمهورية بتاريخ 19 جوان 1991 مكلف بحقوق الإنسان أوكلت له مهمة متابعة سياسة الدولة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها المستمر.

ويقوم المستشار بتقديم معلومات لرئيس الجمهورية عن وضع حقوق الإنسان في تونس والإشراف على الدراسات لتطبيق سياسته في هذا المجال وإثرائها. كما يقدّم له الرأي في الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بإجراءات التصديق أو النشر وفي القوانين التشريعية المعنية بحقوق الإنسان ويتابع أعمال الهيئات الدولية العالمية والإقليمية المعنية وكذلك أعمال المنظمات غير الحكومية.

كما يقوم المستشار بتنشيط العمل الحكومي في هذا المجال والتنسيق مع وحدات حقوق الإنسان التي أنشئت في مختلف الوزارات وتوزيع المهام بينها.

القسم الثاني

الوزارة المكلّفة بحقوق الإنسان

عمدت تونس منذ أواخر التسعينات بإنشاء وزارة مكلفة بحقوق الإنسان والاتصال والعلاقات مع مجلس النواب وقد وقع ضمّ حقوق الإنسان إلى وزارة العدل سنة 2002 لتصبح وزارة العدل وحقوق الإنسان. هذا التوجه الذي تم انتقاده منذ فترة حكم الرئيس السابق أعيد إنتاجه مع تشكيل أوّل حكومة بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011.

القسم الثالث

المجالس الاستشارية ذات العلاقة بحقوق الإنسان

تتعدّد الهياكل الاستشارية في مجال حقوق الإنسان و هي :

- المجلس الوطني للمرأة والأسرة و المسنين.
- المجلس الأعلى للنهوض بالتشغيل.
- المجلس الأعلى للبحث العلمي والتجديد التكنولوجي.
- المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية.
- المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية ورعاية الأشخاص حاملي الإعاقة.
- المجلس الأعلى للعناية بالبيئة والتصرف المستديم في الموارد الطبيعية.
- المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترداد أموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها.

هذه المجالس حلّت وعوّضت مجالس عديدة سابقة حيث نص الأمر عدد 3080 لسنة 2010 على إلغاء أحكام عديد النصوص القانونية التي أحدثت مجالس استشارية.

تقتضي هذه المجالس العليا ذات الصبغة الاستشارية التوقف عندها للنظر في تركيبتها ودورها وطرق سيرها والنظر فيها على ضوء امكانية تفعيلها من ناحية ورصد نقاطها الايجابية لتحسين دورها وجعلها تتلاءم مع مقتضيات المجالس العليا الاستشارية في مجال حقوق الإنسان.

نماذج عن المجالس الاستشارية

- **المجلس الوطنيّ للمرأة والأسرة والمسنّين**

هو مجلس استشاري تمّ إحداثه في البداية باعتباره مجلسا وطنيا للمرأة والأسرة وذلك بموجب الأمر عدد 1702 لسنة 2003 المؤرخ في 11 أوت 2003 ثم تمّ تغيير تسميته بموجب الأمر عدد 399 لسنة 2006 المؤرخ في 6 فيفري 2006 ليصبح المجلس الوطني للمرأة والأسرة والمسنين. تتمثل أبرز مهام هذا المجلس في تنسيق العمل بين مختلف الوزارات والأطراف والهياكل المتدخلة في مجال شؤون المرأة والأسرة والمسنين وباقتراح برنامج عمل وطني للاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية والعالمية للمرأة والأسرة والمسنين وتقديمه وبإبداء الرأي في المشاريع المرسومة بالمخططات الوطنية للنهوض بالمرأة والأسرة والمسنين.

يتضح من خلال هذه المهام أنّ هذا المجلس يساهم كالمجالس السابقة في تصوّر ووضع السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالفئات التي يوجّه هذا الهيكل عنايته لفائدتها وهذا ما يؤدي بشكل غير مباشر أيضا إلى توفير حماية لها.

- **المجلس الأعلى للطفولة**

المجلس الأعلى للطفولة كغيره من المجالس الاستشارية تغلب على تركيبته الصبغة الحكومية، وتقتصر مهمته على الاقتراح وإبداء الرأي والدرس كما تتوقف مهمته عند رفع تقرير سنويا إضافة إلى أنه و منذ 2006 لم يعد المجلس يجتمع إلا بمناسبة اليوم الوطني للطفولة.

القسم الرابع

مراصد و مراكز الإعلام والتكوين والتوثيق و الدراسات

مهام المراصد والمراكز :

تتمثل أهم مهام المراصد و المراكز في ما يلي :

- رصد واقع النشاط أو القطاع و جمع المعطيات و المعلومات المتعلقة به وطنيا و دوليا و تحليلها و توثيقها وإرساء بنوك أو قواعد معلومات في الغرض؛

- إجراء البحوث و الدراسات في مجال النشاط أو القطاع العيني و إعداد التقارير و المساهمة بإصدار منشورات دورية و ظرفية تخص تلك المجالات؛

- التنسيق و المساعدة : حيث تضطلع المراكز و المراصد بمهمة تيسير الاتصال بين مختلف المتداخلين في القطاع أو مجال النشاط و مساعدة السلط على وضع السياسات و البرامج الهادفة إلى النهوض بالقطاع أو النشاط المعني بذلك،

- التدريب والتكوين : يمكن لهذه المراصد و المراكز أن تنظم الندوات و دورات التدريب و التكوين و إقامة الملتقيات و الأيام الدراسية و التظاهرات ذات العلاقة.

نماذج عن المراصد و المراكز :

- مرصد الإعلام و التكوين و التوثيق و الدراسات حول حماية حقوق الطفل :

تعود للمرصد مهام كثيرة تتمحور بالأساس حول رصد واقع حماية حقوق الطفل وجمع المعطيات المتعلقة به وإرساء بنوك أو قواعد معلومات في الغرض وإجراء البحوث والدراسات حول حقوق الطفل وأوضاع الطفولة وإصدار المنشورات إلى جانب نشر ثقافة حقوق الطفل ومساعدة السلط على وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى الارتقاء بأوضاع الطفولة وحقوق الطفل وتنظيم ندوات تدريب وتكوين وإقامة الملتقيات...

- مركز البحوث و الدراسات و التوثيق و الإعلام حول المرأة «كريديف» :

تتمثل مهام المركز في تشجيع الدراسات و البحوث حول المرآة و منزلتها في المجتمع التونسي و مساهمتها في التنمية و القيام بدراسات حول المرآة لحسابه أو حساب الغير بمقابل جمع البيانات و الوثائق المتصلة بوضع المرآة و نشرها و توفير إعلام كفيل بإبراز حقوقها مع وضع تقارير حول منزلة المرأة في المجتمع التونسي. كما له وللمركز رأي استشاري حول اي مسالة تتعلق بالمرأة و تحسين وضعيتها حسب الفصل 2 من القانون عدد 121 لسنة 1992.

القسم الخامس

خلايا حقوق الإنسان بالوزارات

تمّ في بداية التسعينات إحداث خلايا لحقوق الإنسان بكل من وزارة العدل و وزارة الداخلية وبوزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية ومن بين مهامها تلقي شكايات المواطنين ومعالجتها في المواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان في علاقتها بصلاحيات الوزارة وربط الصلة مع مختلف المؤسسات الأممية والدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية الأجنبية في مجال حقوق الإنسان و العمل على متابعة المواضيع المتعلقة بالتزامات الدولة التونسية والمنبثقة عن المصادقة على الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

و تساهم جميع هذه الهياكل من موقع اختصاصها في ممارسة رقابة أوضاع حقوق الإنسان ورفع تقارير بشأنها إلى سلط الإشراف.

القسم السادس

المواطن الرقيب

يحجر على المواطن الرقيب أثناء معايناته الكشف عن صفته أو التدخل في سير العمل بالمصلحة التي يزورها وهو مطالب كذلك بالمحافظة على السريّة التامة عند القيام بمهمته وكذلك الشأن بعد انقضاء المهمّة.

يرفع المواطن الرقيب تقريره المتضمن ملاحظاته الايجابية والسلبية إلى إدارة نوعية الخدمة العمومية التي تنظر في هذه الملاحظات ثم تجمعها وترسل في شأنها تقارير شهرية إلى الوزارات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي النقائص والتنويه بالأعوان العموميين الذين تميّزوا بحسن أدائهم.

القسم السابع

مركز التوثيق في مجال حقوق الإنسان

في إطار تجسيم قرار صادر عن رئاسة الجمهورية يوم 21 أوت 2001 يقضي بإحداث مركز توثيق في مجال حقوق الإنسان، ليدعّم الآليات والهياكل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. وقع اقترح أن يكون المركز مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي، يقع تركيزها تحت الوزارة المشرفة على حقوق الإنسان بإحدى البنايات البارزة بالعاصمة. وتتمثل مهام هذا المركز أساسا في تدعيم الرصيد الوثائقي من الداخل والخارج ومعالجة الأدبيات المتّصلة بحقوق الإنسان وجمع الإنتاج الفكري والتشريع المقارن المتصل بالموضوع وإتاحة استغلاله لمختلف شرائح المستفيدين من باحثين جامعيين ونشطاء حقوق الإنسان.

الباب الثاني/ الهيئات والهياكل « المستقلة»

قبل النظر في واقع الهيئات و الهياكل المستقلة لا بد من التذكير بمبادئ باريس و التي تعتبر مرجعية أساسية في مجال حقوق الإنسان. و تقوم مبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مقومات عدة تهدف بالأساس إلى ضمان استقلالية هذه الهيئات ومنحها الصلاحيات والمهام وإضفاء نجاعة على عملها وذلك بتمكينها من الوسائل القانونية والإدارية والمالية الكفيلة بتحقيق ذلك والاقرار بوجود أليات متابعة لتنفيذ أعمالها وتوصياتها.

القسم الأول

الموفق الإداري

وهو مكلف بالنظر في الشكاوى الفردية الصادرة عن الأشخاص الماديين والمتعلقة بالمسائل الإدارية التي تخصهم والتي ترجع بالنظر لمصالح الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية وغيرها من الهياكل المكلفة بمهمة تسيير مرفق عمومي.

وينظر الموفق الإداري كذلك في الشكاوى الصادرة عن الذوات المعنوية المتعلقة بالمسائل الإدارية التي تخصها على أن تقدم الشكوى من طرف شخص مادي له مصلحة مباشرة. و لا يجوز للموفق الإداري أن يتدخل في القضايا المنشورة أمام المحاكم ولا أن يعيد النظر في حكم قضائي، ويخوّل له أن يرفع توصيات إلى السلطة الإدارية ذات النظر.

كما يتمثل دور الموفق الإداري في حماية حقوق المواطنين والمحافظة على مكاسبهم بالخصوص في تدخله لإجراء مصالحة بين المواطن والإدارة في عدّة مجالات تهمّ خاصّة تنفيذ الأحكام الصادرة عن القاضي الإداري بسبب التباطؤ في التنفيذ أو رفضه، وحماية حق الملكية بإيجاد الحلول المناسبة للأشخاص الذين يتم انتزاع عقاراتهم أو أجزاء منها لفائدة المصلحة العامة ولا يتمّ التعويض لهم بالسرعة المطلوبة، وحماية حقوق المواطن عند تعطّل مصالحه وعدم حصوله على خدمة إدارية لسبب من الأسباب ذات الصلة بتسيير المرفق العام.

حرصا على نجاعة تدخل الموفق الإداري فقد تم الحرص على تبسيط إجراءات التشكي بعدم إخضاع تقديم الشكايات إلى أيّ أجل حتى ولو بعد سقوط الحق بمرور الزمن وانقضاء آجال تقديم الدعاوى أمام المحاكم.

القسم الثاني

الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

رغم التطورات السياسية التي عرفتها البلاد لم تتم إعادة النظر في الهيئة إذ تم الاحتفاظ بها و تسمية أعضائها و رئيسها مع الإبقاء على نفس نظامها القانوني وهو ما يتنافى مع مقومات استقلالية هيئة تعنى بحقوق الإنسان أي طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها و المعتمدة في أغلب التجارب المقارنة. لا تتجاوز صلاحيات الهيئة تقبل الشكايات وإمكانية الاستماع لأصحابها و الإحالة للسلطة المختصة و ليس لها إمكانية التوجه للعموم قصد إعلامهم بما توصلت إليه من شكاوى. لا تصدر الهيئة قرارات و إ نما تصدر تقارير وهذه الأخيرة لا تبدو واضحة أيضا خلافا للجهاز الإداري يتفرغ رئيسها لمهام الهيئة الأمر الذي يعزز غياب التوازن وإمكانية تهميش دور أعضاء الهيئة الأمر الذي يجعل انتمائهم للجنة شبه كلي و دورهم مقتضبا جدا.

القسم الثالث

الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

بالنظر لتركيبة الهيئة يلاحظ تغليب الأجهزة الحكومية والرسمية و غياب أي تمثيل عن المجتمع المدني بالتالي تفقد هذه الهيئة كل الاستقلالية عن الجهاز الحكومي. كما أن تعيين أعضاء الهيئة حكومي بحت. لم يحدد القانون عدد63 لسنة 2004 طريقة اختيار وترشيح أعضاء الهيئة وهو ما تمت إضافته بمقتضى الأمر عدد 3003 لسنة 2007 الذي يخول للوزير المكلف بحقوق الإنسان اقتراح التعيين وهو ما من شأنه تقييد الإجراءات. بالإضافة إلى عدم اشتراط الأمر عدد 3003 لسنة 2007 تفرغ الأعضاء لمهام الهيئة إلا بالنسبة للرئيس و القاضيين وهو ما من شأنه تهميش الهيئة و التأثير على نجاعتها.

/ الجزء الثاني /

آفاق هياكل حقوق الإنسان في تونس

في هذا الإطار سنتطرق على التوالي إلى الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري من جهة، و إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

القسم الأول

الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري

وفقا للمرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرّخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري إثر اقتراح من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

و تعدّ هيئة عمومية مستقلة تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكلّف بالسّهر على ضمان حريّة الاتصال السمعي والبصري وتعدّديته وتمارس مهامها باستقلالية تامّة.

للهيئة اختصاصات رقابية و أخرى استشارية، نذكر من أهمها :

- تنظيم وتعديل قطاع الاتصال السمعي والبصري،
- البت في مطالب منح الإجازات لإحداث واستغلال منشآت الاتصال السمعي والبصري أو القنوات الإذاعية والتلفزية الجمعياتية لغاية غير ربحية .
- التنسق مع الوكالة الوطنية للترددات في كل ما يهمّ تخصيص هذه التردّدات أو إسنادها
- ضمان حريّة التعبير والتعدّدية في الفكر والرّأي، خاصّة في الإعلام السياسي.
- اعداد تقرير دوريّ لنشاطها ينشر للعموم ويوجّه إلى رئاسة السلطة التشريعية ورئيس الجمهورية..

• مراقبة مدى احترام النصوص التشريعية والترتيبية المحدّدة لإنتاج وبرمجة الفقرات المتعلقة بالحملات الانتخابية

• مراقبة المعايير القانونية والتقنية لقياس عدد متابعي برامج منشآت الاتصال السمعي البصري

• البتّ في النزاعات المتعلقة بتشغيل القنوات الاتصالية واستغلالها، ومعاقبة كل المخالفات

وتتولـّى الهيئة وجوبا إبداء رأيها في ما يهمّ القطاع إزاء السلطة التشريعية والحكومة (فصل 19) أي مشاريع القوانين والمراسيم والأوامر الترتيبية وإبداء رأيها لهما في كلّ المسائل التي يحيلها عليها رئيس السلطة التشريعية.

كما تقترح مختلف الإجراءات خاصة ذات الطابع القانوني الضامنة لمبادئ الدستور مع النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصلة وتقدّم اقتراحاتها بكلّ التغييرات التشريعية والترتيبية وتبدي رأيها المطابق فيما يهمّ تسميات الرّؤساء المديرين العامّين للمؤسّسات العمومية للاتصال السمعي والبصري.

وتنصّ في تقريرها السنوي حسب الفصل (20) على جملة من الاقتراحات والتوصيات الملائمة لتطوّر القطاع.

القسم الثاني

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

أحدثت إثر 14 جانفي هيئة عليا مستقلة مهمتها الإعداد و الإشراف لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي والتي جرت في 23 أكتوبر 2011. و تعتبر هذه التجربة سابقة من نوعها في تاريخ تونس بعد الاستقلال حيث كانت الانتخابات تجري تحت إشراف وزارة الداخلية.

حسب الفصل الأوّل من القانون الأساسي فإن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي

«هيئة عمومية مستقلة ودائمة تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي مقرّها تونس العاصمة».

هذا وتتكوّن موارد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من اعتمادات سنوية مخصّصة من ميزانية الدّولة.

للهيئة اختصاصات عديدة، نذكر من أهمها :

- ضمان انتخابات واستفتاءات ديمقراطية وحرّة وتعدّدية ونزيهة وشفافية».

- مسك سجل الناخبين وتحيينه بصفة مستمرّة.

- ضبط قائمات الناخبين الخاصة بكلّ انتخابات أو استفتاء ومراجعتها عند الاقتضاء وإشهارها خاصّة على الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة وفي آجال يحدّدها القانون الانتخابي.

- وضع روزنامة الانتخابات والاستفتاءات وإشهارها وتنفيذها بما يتفق مع المدد المقررة بالدستور والقانون الانتخابي.

- وضع آليات التنظيم والإدارة والرقابة الضامنة لنزاهة الانتخابات والاستفتاءات وشفافيتها.

- فرز الأصوات والإعلان عن النتائج الأولية والنهائية للانتخابات والاستفتاءات.

- مراقبة الالتزام بقواعد الحملات الانتخابية ووسائلها المضبوطة بالتشريع الانتخابي وفرض احترامها طبق القانون بالتعاون مع الهياكل العمومية.

- مراقبة تمويل الحملات الانتخابية واتخاذ القرارات اللازمة في شأنه مع ضمان المساواة بين كل المترشحين في التمويل العمومي.

- اصدار التقارير أحدهما خاص بسير كل عملية انتخابية والثاني تقرير سنويّ. هذا وينشر كلا التقريرين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وعلى الموقع الالكتروني الخاص بالهيئة.

القسم الثالث

الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب*

هي هيئة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي وتتمتع في هذا الإطار بإدارة خاصة بهاوهم أعوان الهيئة. وللهيئة طبقا لهذه الاستقلالية، ميزانية خاصة بها حيث تتكوّن مواردها من الاعتمادات السنوية المخصصة لها من ميزانية الدولة.

تتمثل مهام الهيئة أساسا في « زيارة أماكن الاحتجاز بغية حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم من التعذيب وتلقى البلاغات والإشعارات حول الحالات المحتملة للتعذيب وإبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بالوقاية من التعذيب واقتراح سياسات وتوصيات للوقاية من التعذيب ومتابعة تنفيذها .

ولتمتيعها بصلاحية واسعة أقر لها القانون حق الزيارات المفاجئة واعتبر أن الجهات الإدارية مكلفة بالتعاون مع الهيئة ورتب عقوبات جزائية ضدّ كل من يعتدي على أعضائها، وكما رتب عقوبات إدارية ضدّ كلّ من يمتنع عن التعاون معها ، وللتوسع في صلاحيات الهيئة لم يقم القانون بتعريف الممارسات التي قد توصف بالمهينة وذلك لتتمكن الهيئة من رصد مختلف التجاوزات التي قد تطرأ في المستقبل ويمكن أن تكون « ممارسة مهينة».

* لقد أودع هذا العمل قبل المصادقة على هذا المشروع وقبل صدور القانون وذلك بتاريخ 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 و نشر بالرائد الرسمي عدد 85 مؤرخ في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 ص 3430

تتعدد الهيئات المزمع إنشاؤها صلب مشروع الدستور.

الهياكل ذات الاختصاص الشامل في مجال حقوق الإنسان

تعتبر المؤسسات التي نصّ عليها مشروع الدستور والتي تتدخل في كلّ المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان هياكل ذات اختصاص شامل، ويمكن أن نضبطها في هذا المجال من خلال :

أ/ هيئة حقوق الإنسان،

و تتكوّن الهيئة من شخصيات مستقلة ومحايدة تباشر مهامها لفترة واحدة مدّتها ست سنوات.

و تشمل صلاحيات هذه الهيئة :

• صلاحية المراقبة : حيث تراقب الهيئة مدى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

• صلاحية تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

• صلاحية الاقتراح حيث تقترح الهيئة تعديلات على القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

• صلاحية التحقيق في حالات انتهاك حقوق الإنسان وفي هذه الحالة، للهيئة إمّا تسوية هذه الوضعيات أو احالتها على السلطات المختصة.

ب/ المحكمة الدستورية :

تختص المحكمة الدستورية بمراقبة دستورية كلّ مشاريع القوانين قبل ختمها، مشاريع القوانين الدستورية المعروضة عليها من قبل رئيس مجلس نواب الشعب، مشاريع القوانين

الدستورية المعروضة عليها من طرف رئيس الجمهورية، المعاهدات المعروضة عليها من طرف رئيس الجمهورية، والقوانين المحالة عليها من طرف المحاكم تبعا للدفع بعدم الدستورية بطلب من أحد الخصوم في الحالة وطبق الإجراءات التي يقرها القانون.

تتركب المحكمة من 12 عضوا يتمّ ترشيحهم من قبل السلط العليا في الدولة حيث يرشح رئيس الجمهورية 6 ورئيس الحكومة 6 ورئيس مجلس نواب الشعب 6 ويقترح المجلس الأعلى للسلطة القضائية6 مرشحين وينتخب مجلس الشعب 12 عضوا باعتماد النصف من كل جهة ترشيح .

ويتم انتخاب الأعضاء لفترة واحدة مدّتها 9 سنوات ويجدّد ثلث أعضاء المحكمة كلّ ثلاث سنوات.

الهيئات ذات الاختصاص المحدّد بمجال من مجالات حقوق الإنسان

تعدّدت الهيئات المخصصة بحق من حقوق الإنسان أو بأحد أجيالها في مشروع الدستور حيث نجد هيأة متخصصة في أحد أبرز الحقوق المدنية والسياسية وهو حق الانتخاب (أ) وهيئة متخصصة في ضمان حرية التعبير والإعلام وحق النفاذ إلى المعلومة (ب) وهيئة مختصة في حقوق الجيل الثالث (ج) وهيئة تساند آليات إنفاذ حقوق الإنسان (د).

أ/ هيئة الانتخابات :

• من حيث الصلاحيات يعود لهيئة الانتخابات إدارة وتنظيم الانتخابات الوطنية والجهوية والمحلية والاستفتاءات والإشراف عليها في جميع مراحلها وهي التي تضمن سلامة المسار الانتخابي ونزاهته وشفافيته وهي التي تصرح بالنتائج.

• من حيث التركيبة، تضم الهيئة 9 أعضاء مستقلين ومحايدين، من ذوي الكفاءة يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات وتجدد ثلث أعضائها كل سنتين.

• ومن حيث الامتيازات تتمتع الهيئة بالسلطة الترتيبية في مجال اختصاصها وهو امتياز يجعل منها بنفس مستوى السلط العليا في الدولة.

ب/ هيئة الإعلام :

تتولى الإشراف على حرية التعبير والإعلام والنفاذ إلى المعلومة تماما مثلما هو الشأن بالنسبة لهيئة الانتخابات.

و تشرف الهيئة على تنظيم قطاع الإعلام وتعديله وتطويره وتضمن حرية التعبير والإعلام وحق النفاذ إلى المعلومة وإرساء مشهد إعلامي تعدّدي ونزيه.

و على مستوى التركيبة، تتركب الهيئة من 9 أعضاء مستقلين، محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات مع التجديد الجزئي.

ج/ هيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة: هيئة حقوق الجيل الثالث :

تتمثل مهامها في : النظر في مدى احترام السياسات العامة للدولة لحقوق الأجيال القادمة في تنمية مستدامة ويتمثل مجال نظرها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئة.

تستشار الهيئة وجوبا في مشاريع القوانين ذات الصلة بمجالات اختصاصها و تستشار وجوبا أيضا في مخططات التنمية.

د/ هيئة الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد :

من شأن هذه الهيئة أن تعزز حقوق الإنسان خاصة وأن ظاهرة الفساد بأنواعه وخاصة المالي والإداري من شأنها انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهو ما عاشته تونس طيلة عقود من استفحال هذه الظاهرة والتي أدت إلى كل ما نعرفه من انتهاكات اقتصادية واجتماعية واسعة.

من حيث مهامها تساهم الهيئة في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحة ومتابعة تنفيذها ونشر ثقافتها وتعزير مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة. هذه الصلاحية العامة جدّا لم يحدّد الفصل 127 كيفية ممارسة الهيئة لها. ولذا ستكون هذه الصلاحيات استشارية بحتة إلى جانب ذلك فهي تبدي رأيها في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بمهامها.

أما على مستوى الصلاحيات المباشرة فإن الهيئة تتولى رصد حالات الفساد في القطاعيين العام والخاص والتحقيق فيها وإحالتها على الجهات المعنية. على مستوى تركيبتها تتكوّن الهيئة من شخصيات نزيهة مستقلة ذات خبرة تباشر مهامهما لفترة واحدة مدتها ست سنوات مع التجديد الجزئي.

القسم الثاني

مشاريع قوانين هيئات ذات صلة بحقوق الإنسان

أولا / مشروع إحداث هيئة الحقيقة والكرامة

تم إيداع مشروع قانون أساسي أمام المجلس التأسيسي بتاريخ 12 جانفي 2013 يتعلق بتنظيم العدالة الانتقالية وضبط أسسها ومجال اختصاصها, و حسب هذا المشروع تحدث هيئة عليا مستقلة، تسمّى «هيئة الحقيقة والكرامة «،تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، والاستقلال المالي والإداري.

لتحقيق هدفها المتمثّل في كشف الحقيقة، تقوم الهيئة بممارسة عدد من المهام والاختصاصات و تتمثل أهمها في :

- النفاذ إلى الأرشيف العمومي والخاص.
- التحقيق في كل الانتهاكات المشمولة بأحكام هذا القانون بجميع الوسائل والآليات التي تراها ضرورية مع ضمان حقوق الدفاع،
- الاستماع إلى ضحايا الانتهاكات وتلقي شكاواهم،
- تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة أو أي أطراف أخرى في الانتهاكات المشمولة بأحكام هذا القانون وتوضيح أسبابها واقتراح المعالجات التي تحول دون تكرارها مستقبلا،
- جمع المعطيات ورصد الانتهاكات وإحصائها وتثبيتها وتوثيقها من أجل إحداث قاعدة بيانات تحدث للغرض.

- وضع برنامج شامل فردي وجماعي لجبر ضرر ضحايا الانتهاكات،

- إعداد سجل موحد لضحايا الانتهاكات،

- ضبط المعايير اللازمة لتعويض ضحايا الانتهاكات طبقا لأحكام هذا القانون على أساس قواعد موضوعية ومبادئ الإنصاف والشفافية وكرامة الضحايا وتحديد طرق صرف التعويضات وتراعي في ذلك التقديرات المخصّصة للتعويض.

و تتولى الهيئة صياغة :

- التوصيات والاقتراحات المتعلقة بالإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية والقضائية والإعلامية والتربوية والثقافية وغربلة الإدارة وغيرها من التوصيات والاقتراحات التي تراها لتجنب العودة إلى القمع والاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان وسوء التصرف في المال العام،

- التدابير التي يمكن اتخاذها للتشجيع على المصالحة الوطنية وحماية حقوق الأفراد وبالخصوص حقوق النساء والأطفال والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية والفئات الهشة،

- التوصيات والمقترحات والإجراءات التي تعزّز البناء الديمقراطي وتساهم في بناء دولة القانون.

وتوصي الهيئة باتخاذ كل التدابير التي تراها ضرورية لحفظ الذاكرة الوطنية لضحايا الانتهاكات كما يمكن لها إقامة الأنشطة اللازمة لذلك..

/ الجزء الثالث /

الحوصلة و التوصيات

الحوصلة

لقد مكنتنا هذه الدراسة التي شملت أكثر من 20 متداخل في مجال حقوق الإنسان و التي اعتمدت أساسا الأطر القانونية و المؤسساتية و على 5 لقاءا ت تشاورية وعلى مجموعة من اللقاءات الفردية والاستمارات، من مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة أساسا بواقع الهياكل الرسمية المتداخلة في حقوق الإنسان و تحديد المعوقات لعملها و لنجاعتها و المشاكل التي تعاني منها و سبل تحسينها و جعلها أكثر نجاعة و فاعلية بما تستلزمه مهمة العناية بحقوق الإنسان .

إن توصيف هياكل حقوق الإنسان يتطلب تقديم الملاحظات التالية حول كامل المنظومة المؤسساتية لحقوق الإنسان :

أ/ افتقاد قواعد الحوكمة الرشيدة فى هياكل حقوق الإنسان

ب/ تعدد وتشتت هياكل حقوق الإنسان :

ت/ هيمنة السلطة التنفيذية على هياكل حقوق الإنسان

ث/ ضعف موارد هياكل حقوق الإنسان :

ج/ ضعف/ غياب التمثيل اللامركزي لهياكل حقوق الإنسان

ح/ غياب الشفافية في العمل :

خ/ غياب آليات المتابعة و المراقبة

التوصيات لإرساء حوكمة لحقوق الإنسان

إن أهم ما توصلت إليه اللقاءات التشاورية من توصيات يتمثل أساسا في الحد من صلاحيات السلطة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان I و تدعيم اللامركزية في هذا المجال II و تأسيس الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان على مبادئ باريسIII و محاولة الحد من تشتت المتداخلين في المجال IV.

I/ الحد/إنهاء هيمنة السلطة التنفيذية على مجال حقوق الإنسان :

هذه التوصية تمثل أهم مخرجات اللقاءات التشاورية الخمسة و كذلك الحوارات الفردية و نتائج الاستبيانات و للحد من هذه الهيمنة كانت التوصيات تتمحور حول التقليص من التدخل الحكومي في مجال حقوق الإنسان و يشمل ذلك خاصة :

-1 إعادة النظر في موضع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان: أكدت أغلب اللقاءات على أنه لا يمكن أن يعهد بملف حقوق الإنسان لوزارة كاملة فالأصل أن تدخل السلطة التنفيذية يجب أن يقتصر على مسائل أساسية تتعلق بالتنسيق بين مختلف المتداخلين الرسمين في مجال حقوق الإنسان وكذلك التعاون مع الهيئات الأممية الدولية منها والإقليمية لحقوق الإنسان وإعداد التقارير الدورية والإجابة عن الاستفسارات التي تطالب بها هذه الهيئات الأممية الجهات الرسمية فضلا عن تقديم مقترحات مستمدة لملاحظات وتوصيات اللجان التعاهدية وغير التعاهدية الدولية منها والإقليمية والتجاوب مع مكونات المجتمع المدني فيما تشكله من قوة اقتراح في عدد من المجالات ذات العلاقة بحقوق الإنسان و لذا يتوجب إن لزم الأمر تسمية منسق عام لحقوق الإنسان يكون معتمدا لدى رئاسة الحكومة وذلك طبقا لقواعد ومبادئ الحوكمة الرشيدة وطبقا لما تقتضيه هذه المهمة من إلمام وإيمان بحقوق الإنسان.

-2 إعادة النظر في التمثيل المفرط للسلطة التنفيذية (الوزارات خاصة) في المجالس والهيئات و اللجان الاستشارية وجعل ممثلي السلطة التنفيذية لا يتجاوزون ممثلين اثنين(ممثل عن المنسق العام لحقوق الانسان و ممثل عن الوزارة المعنية مباشرة بالمجال) أما البقية فتمثل المجتمع المدني والخبرات و الباحثين،

-3 فك ارتباط السلطة التنفيذية بمؤسسة «الموفق الإداري» وذلك بمنح هذا الجهاز الاستقلالية الكافية و التدخل المباشر لحماية حقوق الإنسان التي يتم انتهاكها و متابعة ذلك التنفيذ.

II/ الحد من تشتت الهياكل المتداخلة في حقوق الإنسان :

إن العدد الكبير لمتداخلين في مجال حقوق الإنسان يستوجب التفكير في خفض هذا العدد مع عدم المساس بالمجالات التي يغطيها هؤلاء المتدخلين و ذلك :

-1 دمج اللجان والمجالس الاستشارية في مجال حقوق الإنسان و ذلك بحسب مجالات تدخلها مع مراعاة خصوصية كل مجال و ذلك بتجميع المجالس و اللجان بحسب الأصناف الكبرى لحقوق الإنسان و إنشاء لجان متخصصة داخل هذه المجالس يعهد لها بالتفكير في كل حق من حقوق الإنسان على حدة.

-2 مشاركة الهيكل الحكومي (المنسق العام لحقوق الإنسان المعتمد لدى رئاسة الحكومة) في هذه المجالس و ذلك للتنسيق بينها وتجنيبها التداخل و التكرار.

-3 جعل الهيئة العليا المستقلة المكلفة بحقوق الإنسان عضوا قارا في هذه المجالس حتى يكون لها الإسهام المباشر في أعمالها والإسهام في التنسيق بينها و تجنبها التداول في نفس المسائل و جعل الهيئة على علم بالمسائل المتداول بشأنها داخل المجالس.

III/ دعم اللامركزية في مجال حقوق الإنسان: يتوجب تعميم اللامركزية في هذا المجال استنادا إلى ما هو موجود و إنشاء هياكل جديدة جهوية عن طريق :

-1 دعم مكاتب الموفق الإداري على مستوى الجهات وعدم الاكتفاء بالمكاتب الأربعة الجهوية الموجودة حاليا و ذلك بإنشاء مكاتب على مستوى جهوي أو إقليمي

-2 دعم دور فريق المواطن الرقيب و جعله يغطي الجهات و تكون له مكاتب جهوية تعمل على رقابة الخدمات المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الجهوي.

3- إحداث تمثيليات جهوية /آقليمية للهيئات المستقلة لحقوق الإنسان هذه المكاتب بإمكانها العمل على رصد وتوثيق وإصدار تقارير تغطي المنطقة المعنية.

4- صدور تقارير جهوية حول واقع حقوق الإنسان في الجهات وعدم الاكتفاء بالتقارير التي تصدر فقط على المستوى الوطني ونشر هذه التقارير.

IV/ دعم دور المجتمع المدني في الهياكل الرسمية لحقوق الإنسان :

دعم دور المجتمع المدني في هذه الهياكل يجب أن ينعكس على كل المستويات :

1- حضور المجتمع المدني في كل المجالس واللجان الاستشارية لحقوق الإنسان بما لا يقل عن نصف الأعضاء ويكون إما رئيس المجلس أو نائب الرئيس من مكوّنات المجتمع المدني.

2- حضور المجتمع المدني في مراكز البحث والمراصد وتحديدا في مجالسها العلمية بما لا يقل عن الثلث أيضا ويرأس المجلس العلمي أحد ممثلي المجتمع المدني المتخصصين في البحث العلمي ذي الصلة بمجال المرصد أو المركز.

3- حضور المجتمع المدني في الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان بما لا يقل عن الثلثين ويرأس ممثلي المجتمع المدني وجوبا الهيئة وكل اللجان المتفرّعة عنها.

4- دعم حضور ممثلي كل أطياف المجتمع المدني مع إقرار مبدأ التناصف في ذلك.

5- دعم حضور ممثلي المجتمع المدني في فريق المواطن الرقيب وعدم الاكتفاء بالأعوان العموميين المباشرين أو المتقاعدين.

V/ مواءمة هيئات حقوق الإنسان المستقلة مع مبادئ باريس :

إن من أهم توصيات اللقاءات التشاورية والمقابلات هي جعل هيئات حقوق الإنسان الموجودة حاليا(الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والهيئة العليا لحماية المعطيات الشخصية) أو المزمع إحداثها (الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب، هيئة الأجيال القادمة والتنمية المستدامة) متلائمة مع مبادئ باريس وذلك من خلال :

1- جعل تركيبتها مستجيبة لمبدأ التمثيل الواسع وتجنيبها مخاطر التسيس والتحزيب وذلك بفصل الهيئات المشرفة على الترشيح والهيئات المشرفة على الاختيار والتعيين وأن تتم هذه العملية بشفافية تامة ومعايير واضحة ومعلومة.

2- جعل مهام الهيئة واسعة من حيث شمولية المجالات التي تتدخل فيها والتي تمس كل مسائل حقوق الإنسان وصلاحية تلقيها الشكاوي والعرائض وصلاحية التقصي والزيارات الميدانية وإصدار التقارير والبيانات ونشرها.

3- جعل إدارة الهيئة من اختصاص الهيئة ذاتها : وذلك بانتداب الهيئة مباشرة لأعوانها الإداريين (موظفيها) دونما حاجة للإلحاق أو للوضع على الذمة. تفرّغ أعضاء الهيئة لعملهم داخلها وعدم الاكتفاء بتفرّغ الرئيس فقط.

4- مدّ الهيئة بكل الإمكانيات البشرية والمالية للقيام بعملها وجعل الهيئة هي المعدّ لميزانيتها وتقدير احتياجاتها ويعود للهيئات المختصة رقابة تمويلها وصرف اعتماداتها (دائرة المحاسبات هي الهيكل المختص في رقابة المصاريف).

5- شفافية عمل الهيئة ونشر أعمالها وتقاريرها وجوبا ومباشرة في نفس الوقت الذي تعرضها فيها على الهيئات النيابية (البرلمان).

6- متابعة الهيئة لتنفيذ أعمالها وتوصياتها ومقترحاتها بنفسها وإعلانها عن نتائج متابعتها ومدى تعاون الهيئات الرسمية معها ونشر ذلك للعموم ولجوئها للسلطات (البرلمانية/ التنفيذية/ القضائية) لأعمال توصياتها واقتراحاتها.

توصية ختامية

توافقت كل اللقاءات التشاورية والورشة الختامية على وجوب وضع خطة/ استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان. هذه الاستراتيجية هي التي ستحّدّد التوجهات العامة على مستوى كل المتداخلين في مجال حقوق الإنسان و العلاقة بينهم و تضبط دور السلطة التنفيذية في هذا المجال.

4/ Doter l'instance de toutes les ressources humaines et financières nécessaires afin qu'elle puisse accomplir sa fonction, et lui permettre de préparer elle-même son budget et estimer ses besoins, sachant que le contrôle de son financement et la gestion de son budget sont du ressort des instances compétentes (la cour des comptes étant l'organe compétent en matière de contrôle des dépenses).

5/ La transparence de l'action de l'instance, la publication de ses travaux et rapports de façon obligatoire et exactement au même moment où elle les présente aux instances représentatives (le parlement).

6/ Le suivi par l'instance elle-même de l'exécution de ses actions, recommandations et propositions ainsi que la proclamation des résultats de ce suivi et l'estimation du degré de coopération des instances officielles avec elle, tout en diffusant cela au grand public et en recourant aux autorités (législatives/exécutives/judiciaires) quant à l'application de ces recommandations et propositions.

Recommandation finale

Toutes les rencontres consultatives ainsi que l'atelier final ont convenu de la nécessité de mettre en place un plan/une stratégie national (e) pour les droits de l'Homme.

Et c'est cette stratégie qui va définir les orientations générales au niveau de tous les intervenants dans le domaine des droits de l'Homme ainsi que les rapports qui les lient entre eux ; et c'est elle qui fixera également le rôle du pouvoir exécutif dans ce domaine.

4/ Soutenir la présence des représentants de toutes les composantes de la société civile tout en respectant le principe de la parité.

5/ Soutenir la présence des représentants de la société civile dans l'équipe du « citoyen superviseur » et ne pas se contenter d'avoir des agents publics en exercice ou à la retraite.

V/ Conformité des instances indépendantes pour les droits de l'homme aux principes de Paris :

Parmi les principales recommandations émanant des rencontres consultatives et des entrevues, figure celle appelant à ce que les instances des droits de l'homme existant actuellement (L'instance supérieure pour les droits de l'homme et les libertés fondamentales ainsi que l'instance supérieure pour la protection des données personnelles) ou envisagées (Le mécanisme national de lutte contre la torture, l'instance pour les générations futures et le développement durable) soient conformes aux principes de Paris et ce grâce aux éléments suivants :

1/ Faire en sorte à ce que leur composition soit conforme au principe d'une large représentativité et leur éviter les risques de politisation et d'allégeance partisane et ce, en séparant les instances supervisant les candidatures de celles supervisant les choix et désignations, cette opération devant être faite dans une totale transparence et selon des normes claires et connues.

2/ Elargir les fonctions de l'instance du point de vue de l'exhaustivité de ses domaines d'intervention, domaines qui touchent toutes les questions relatives aux droits de l'homme, parallèlement à son aptitude à recevoir des plaintes et des motions, mener des investigations, faire des visites de terrain, publier et diffuser des rapports et des communiqués.

3/ Faire en sorte à ce que l'administration de l'instance relève des compétences de l'instance elle-même et ce, en la laissant recruter directement ses agents administratifs (ses fonctionnaires) sans aucun besoin de personnel détaché ou mis à disposition. Il faudrait également que les membres de l'instance se consacrent à leur tâche à plein temps et ne pas se contenter seulement du président dans ce statut.

1/ Soutenir les bureaux du médiateur administratif au niveau des régions et ne plus se contenter des quatre bureaux régionaux existant actuellement et ce, en créant de nouveaux bureaux au niveau régional.

2/ Soutenir le rôle de l'équipe du « citoyen superviseur » et faire en sorte à ce qu'elle puisse couvrir les régions et qu'elle ait des bureaux régionaux œuvrant à contrôler les services en rapport avec les droits de l'homme sur le plan régional.

3/ Créer des représentations régionales des instances indépendantes pour les droits de l'homme. Ces représentations peuvent procéder à l'observation et à la documentation ainsi qu'à la publication de rapports couvrant la région concernée.

4/ La publication et la diffusion de rapports régionaux concernant l'état des droits de l'homme dans les régions, et ne pas se contenter d'établir seulement des rapports à l'échelle nationale.

IV/ Soutenir le rôle de la société civile au sein des organes officiels des droits de l'Homme :

Soutenir le rôle de la société civile au sein de ces organes devrait se refléter sur tous les niveaux :

1/ La présence de la société civile au sein de tous ces conseils et commissions consultatives pour les droits de l'homme, dans une proportion supérieure à la moitié des membres, le président ou le vice-président provenant des composantes de la société civile.

2/ La présence de la société civile dans les centres de recherche et les observatoires et plus particulièrement au sein de leurs conseils scientifiques, à concurrence également du tiers des membres au moins, sachant que la présidence du conseil scientifique devrait être assurée par l'un des représentants de la société civile spécialisé dans la recherche scientifique en rapport avec les compétences de l'observatoire ou du centre.

3/ La présence de la société civile dans les instances indépendantes pour les droits de l'homme à concurrence des deux tiers des membres, l'instance ainsi que toutes ses commissions étant obligatoirement présidées par des représentants de la société civile.

par la question). Quant aux membres restants, ils devraient représenter la société civile, les experts et les chercheurs.

3/ Rompre le lien de tutelle existant entre le pouvoir exécutif et l'institution du « médiateur administratif » et ce, en dotant cet organe d'une autonomie suffisante et de la possibilité d'intervenir directement afin de protéger les droits de l'homme que l'on estime menacés de violations et d'assurer le suivi quant à l'exécution de cette action.

II/ Limiter l'éparpillement des organes intervenant en matière de droits de l'Homme :

Le grand nombre d'intervenants dans le domaine des droits de l'homme nécessite de réfléchir sur la réduction de ce nombre sans toucher pour autant aux domaines couverts par ces intervenants. Ceci pourrait se faire par :

1/ Le regroupement des commissions et des conseils consultatifs agissant dans le domaine des droits de l'homme selon le domaine d'intervention, tout en tenant compte de la spécificité de chaque domaine et ce, en groupant les conseils et les commissions par grandes catégories de droits de l'hommes et en créant des commissions spécialisées au sein de ces conseils, chargées de réfléchir sur chacun de ces droits à part.

2/ La participation de l'organe gouvernemental (le coordinateur général des droits de l'homme accrédité auprès du chef du gouvernement) aux travaux de ces conseils et ce, afin d'assurer la coordination entre ces derniers et afin d'éviter les interférences et les redondances (les doublons).

3/ Transformer l'instance supérieure indépendante chargée des droits de l'homme en membre permanent au sein de ces conseils afin qu'elle puisse participer directement à leurs travaux et à la coordination entre eux et d'éviter qu'ils ne traitent les mêmes questions, ces derniers informant l'instance des questions débattues entre eux.

III/ Renforcer la décentralisation dans le domaine des droits de l'Homme :

la décentralisation doit être généralisée dans ce domaine en partant de l'existant et en créant de nouveaux organes régionaux grâce aux actions suivantes :

maine (II), fonder les instances indépendantes pour les droits de l'homme sur la base des principes de Paris (III) et tenter de réduire l'éparpillement des intervenants en la matière (IV).

I/ Mettre fin a la domination du pouvoir exécutif sur le domaine des droits de l'homme :

Cette recommandation constitue la conclusion la plus importante dégagée des cinq rencontres consultatives ainsi que des dialogues individuels et des résultats les plus importants des enquêtes menées. Afin de limiter cette domination, les recommandations étaient axées sur la réduction de l'intervention gouvernementale en matière de droits de l'homme. Cela englobe plus particulièrement :

1/ Le réexamen de la place qu'occupe le ministère chargé des droits de l'homme : la plupart des rencontres ont affirmé que l'on ne peut confier le dossier des droits de l'homme à un ministère tout entier car à la base, l'intervention du pouvoir exécutif devrait concerner uniquement des questions fondamentales relatives à la coordination à assurer entre les différents intervenants officiels en matière de droits de l'homme ainsi qu'à la coopération avec les instances internationales et régionales, outre la préparation des rapports périodiques et les réponses à apporter aux demandes d'explications adressées par ces instances aux parties officielles, la présentation de propositions, suite aux remarques et aux recommandations faites par ces instances qu'elles soient internationales ou régionales ainsi que l'interaction vis-à-vis de la société civile en tant que force de proposition pour un certain nombre de domaines en rapport avec les droits de l'homme. C'est pourquoi il faudrait si nécessaire, nommer un coordinateur général pour les droits de l'homme qui soit accrédité auprès du chef du gouvernement, conformément aux règles et aux principes de bonne gouvernance ainsi qu'aux exigences de cette fonction en matière de maitrise des questions relatives aux droits de l'homme.

2/ Réexaminer la surreprésentation du pouvoir exécutif (surtout les ministères) au sein des conseils, des instances et des commissions consultatives, et faire en sorte à ce que les représentants du pouvoir exécutif ne dépassent point deux membres (l'un représentant le coordinateur général des droits de l'homme, l'autre représentant le ministère directement concerné

Conclusions

Ayant mobilisé plus de 20 intervenants concernés par les droits de l'homme, s'étant basée essentiellement sur les cadres juridiques et institutionnels ainsi que sur les travaux de 5 rencontres consultatives et sur un certain nombre de rencontres individuelles et d'enquêtes, cette étude nous a permis de dégager un certain nombre de conclusions en rapport avec la réalité des organismes officiels intervenant dans le domaine des droits de l'homme, et plus particulièrement avec les entraves auxquelles ils se heurtent dans leur action et qui en limitent l'efficacité, parallèlement aux problèmes qu'ils rencontrent et aux moyens permettant de les dépasser et de rendre cette action plus efficace et efficiente tel que c'est exigé par l'intérêt que l'on accorde aux droits de l'homme.

Etablir un descriptif des organismes concernés par les droits de l'homme nous impose de formuler les observations suivantes concernant l'ensemble du système institutionnel des droits de l'homme :

a. Absence des règles de bonne gouvernance au sein des organismes des droits de l'homme.

b. Dispersion des organismes des droits de l'homme et éparpillement de leurs efforts.

c. Main mise du pouvoir exécutif sur les organismes des droits de l'homme.

d. Faiblesse des ressources dont disposent les organismes des droits de l'homme.

e. Faiblesse voire, absence de la représentativité décentralisée des organismes des droits de l'Homme.

f. Absence de transparence dans le travail de ces organismes.

g. Absence de mécanismes de suivi et de contrôle.

Recommandations pour instaurer une gouvernance des droits de l'Homme

L'essentiel des recommandations auxquelles les rencontres consultatives ont pu aboutir, consistent à limiter les attributions de l'Exécutif en matière de droits de l'homme (I), renforcer la décentralisation dans ce do-

/ TROISIÈME PARTIE /

Conclusions & Recommandations

gnité » est dotée de la personnalité morale et de l'autonomie administrative et financière,

Afin de réaliser son objectif qui consiste à dévoiler la vérité, l'instance exerce les fonctions et les compétences suivantes :

• L'accès aux archives publiques et privées.

• Enquêter sur toutes les violations qui sont dans les compétences de cette loi, en usant de tous les moyens et mécanismes qu'elle considère nécessaires tout en garantissant les droits de la défense.

• Ecouter les victimes des violations et recevoir leurs doléances.

• Définir les responsabilités des organes de l'Etat ou toute autre partie dans les violations qui sont de la compétence de cette loi , en clarifier les causes et proposer les solutions qui empêchent leur répétition à l'avenir.

• Collecter les données et veiller aux violations, les recenser, les prouver et les documenter pour la mise en place d'une base de données (article 41)

- Elaborer un programme exhaustif, individuel et collectif pour la réparation des victimes des violations.
- Elaborer un registre unique pour les victimes des violations.
- Définir les critères nécessaires de compensation pour les victimes des violations conformément aux dispositions de cette loi, sur des bases objectives et des principes d'équité, de transparence et de dignité des victimes ; définir aussi les modalités d'octroi des compensations en prenant en ligne de compte les estimations des dotations réservées à la compensation.

L'instance procède à la rédaction de :

- Recommandations et propositions relatives aux réformes politiques, administratives, économiques, sécuritaires, judiciaires, médiatiques, éducationnelles et culturelles .Elle a charge d'éliminer dans l'administration et les différentes institutions, toutes recommandations et propositions qu'elle juge de nature à faire revenir l'oppression, le despotisme, la violation des droits de l'homme et la malversation.
- Mesures à prendre pour encourager la réconciliation nationale et la protection des droits des individus et surtout les femmes, les enfants, les handicapés et les personnes fragiles.
- Recommandations, propositions et mesures renforçant l'édification de la démocratie et de l'Etat de droit.

- L'instance est consultée obligatoirement dans les projets de lois relevant de ses attributions. Elle est obligatoirement consultée aussi dans l'élaboration des plans de développement.

D – L'instance de la bonne gouvernance et de la lutte contre la corruption :

Cette instance devrait renforcer les droits de l'homme, surtout que le phénomène de la corruption en tout genre et surtout la corruption financière et administrative qui est une forme de violation des droits économiques et sociaux. C'est la situation qu'a connu la Tunisie pendant des décennies. L'ampleur qu'a atteinte ce phénomène a conduit notre pays à des situations graves de violations économiques et sociales à grande échelle.

Concernant ses attributions, l'instance participe aux politiques de bonne gouvernance et de lutte contre la corruption. Elle participe aussi au suivi de ces politiques, à la diffusion de la culture des principes de transparence, d'intégrité et de reddition des comptes. Mais l'article 127 n'a pas précisé les modalités d'exercer ces prérogatives très vastes. Ainsi, ses attributions seront purement consultatives. L'instance donne en outre son avis sur les projets de textes juridiques et règlementaires ayant trait à ses prérogatives.

Au niveau des attributions directes, l'instance procède à l'observation des cas de corruption dans les deux secteurs public et privé, à mener des enquêtes et à les transmettre aux autorités compétentes.

DEUXIEME SECTION

Les projets de lois des instances en relation avec les droits de l'Homme

Il s'agit essentiellement du projet de loi créant l'instance pour la vérité et la dignité.

Projet de création de la Commission vérité et dignité.

Un projet de statut relatif à l'organisation de la justice transitionnelle, ses fondements et le domaine de ses compétences a été déposé auprès de l'ANC le 12 janvier 2013.

Cette Instance indépendante appelée **« instance pour la vérité et la di-**

A/ l'instance pour les élections :

• Du point de vue des attributions, il revient à l'instance pour les élections la gestion et l'organisation des élections nationales, régionales et locales, et les référendums. Il lui revient aussi d'en superviser toutes les étapes. C'est elle qui garantit la bonne marche du processus électoral, son honnêteté et sa transparence. C'est elle aussi qui annonce les résultats.

• Du point de vue de sa composition, l'instance se compose de 9 membres indépendants et neutres, ayant une grande compétence. Ils exercent leur fonction pendant un seul mandat de six ans au cours duquel le tiers des membres est renouvelé tous les deux ans.

• Du point de vue des avantages, l'instance jouit de l'autorité réglementaire dans le domaine de ses compétences. C'est un avantage qui la met au même rang que les hautes autorités de l'état.

B/ L'instance pour l'information :

Superviser la liberté d'expression, de l'information et l'accès à l'information.

• Au niveau des fonctions, l'instance supervise l'organisation et la régulation du secteur de l'information. Elle garantit la liberté d'expression et de l'information, le droit d'accès à l'information et la mise en place d'un paysage médiatique pluraliste et intègre..

• Au niveau de la composition, cette instance est composée de 9 membres indépendants, neutres, connus pour leur grande compétence et leur intégrité. Ils exercent leur fonction pour un seul mandat de six ans, avec un renouvellement partiel des membres.

C/ L'instance pour le développement durable et la protection des droits des générations futures : Instance pour les droits de la troisième génération :

- Les missions de cette instance consistent à définir le degré de respect des politiques générales de l'Etat pour les droits des générations futures à un développement durable. Les champs de ses attributions se situent dans les domaines sociaux, économiques et environnementaux.

république qui les lui soumet, des projets de lois constitutionnelles qui lui sont soumis par le président du parlement, des projets de lois constitutionnelles qui lui sont soumis par le président de la république, des traités qui lui sont soumis par le président de la république, des lois qui lui sont soumises par les tribunaux suite à une saisine de non constitutionnalité, demandée par l'une des parties concernées, et selon les procédures mentionnées par la loi.

La cour se compose de 12 membres dont la candidature est présentée par les autorités supérieures de l'Etat : ainsi, le président de la république présente 6 candidats, le chef du gouvernement 6 candidats et le président du parlement propose aussi 6 candidats. Le parlement élit 12 membres, soit la moitié des candidats de chaque partie (article 115). Les membres sont élus pour un seul mandat de 9 ans. Il sera procédé au renouvellement du tiers des membres tous les trois ans.

Cette manière de composer la cour et d'en élire les membres attire l'attention sur un aspect positif : le mandat unique encourage à travailler en toute indépendance au sein de la cour qui ne sera pas liée au courant politique qui gouverne, puisque la durée du mandat de la cour dépasse la durée des mandats parlementaires et présidentiels d'une part et le renouvellement du tiers des membres tous les trois ans insuffle périodiquement un sang nouveau dans la cour d'autre part.

Les instances spécialisées dans l'un des domaines des droits de l'Homme

Les instances spécialisées dans l'un ou l'autre des droits de l'homme sont nombreuses dans le projet de la constitution. En effet, l'on y trouve une instance spécialisée dans l'un des droits civils et politiques les plus importants qui est le droit de vote (a) ; une autre instance y figure aussi : c'est l'instance spécialisée en matière de garantie de la liberté d'expression, de l'information et la liberté d'accès à l'information(b) ; une instance est réservée aux droits de la troisième génération (c) et une instance d'appui aux mécanismes d'application des droits de l'homme(d).

Les instances que l'on se propose de créer sont nombreuses dans le projet de constitution.

PREMIERE SECTION

Les structures des droits de l'Homme dans le projet de Constitution

Les organismes à compétence générales dans le domaine des droits de l'Homme

Les institutions mentionnées dans le projet de la constitution et qui interviennent dans tous les domaines ayant trait aux droits de l'homme sont considérés comme des structures à compétences générales. Nous pouvons en compter ce qui suit :

A/ L 'Instance des droits de l'Homme :

L'Instance se compose de personnalités indépendantes et neutres qui accomplissent leur tâche pour un seul mandat de six ans.
Les attributions de l'Instance des droits de l'homme sont :
- Attribution de contrôle : l'instance a charge de contrôler le degré de respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales.
- Attribution de renforcement des droits de l'homme et des libertés fondamentales.
- Attribution de proposition : l'instance propose des amendements aux lois relatives aux droits de l'homme.
-Attribution d'enquête en cas de violation des droits de l'homme ; dans de pareils cas, l'instance peut résoudre le problème à l'amiable ou déférer l'affaire devant les autorités compétentes.

B/ La Cour Constitutionnelle :

La cour constitutionnelle a la compétence de vérifier la constitutionnalité de tous les projets de lois avant leur approbation. C'est le président de la

L'instance, conformément à cette autonomie, dispose d'un budget propre. Ses ressources sont constituées par des dotations annuelles du budget de l'Etat. Ses dépenses et la tenue de ses comptes ne sont pas soumises au code de comptabilité publique.

Les tâches de l'instance consistent surtout à « visiter les lieux de détention afin de protéger les personnes privées de leur liberté contre la torture, recevoir les informations faisant état de cas éventuels de torture, donner son avis sur les projets de textes juridiques et règlementaires relatifs à la prévention contre la torture et proposer des politiques et des recommandations pour prévenir la corruption et en faire le suivi « (article3).

Pour la doter de vastes attributions, le projet lui donne le droit de faire des visites impromptues. Il considère que la partie administrative est chargée de collaborer avec l'instance. Il prévoit des sanctions pénales à l'encontre de toute personne qui agresse ses membres (article 11) et des sanctions administratives à l'encontre de toute personne qui refuse de collaborer avec elle (article 12). Pour pouvoir élargir les attributions de l'instance, le projet n'a pas défini les pratiques qui peuvent être qualifiées de dégradantes, et ce pour permettre à l'instance d'observer les différents dépassements qui pourraient apparaitre à l'avenir et être qualifiés de « pratiques dégradantes ».

Parmi les prérogatives de l'Instance, nous citons :

- veiller à garantir des élections et des référendums démocratiques, libres, honnêtes et transparents »
- Tenir un registre des électeurs et l'actualiser continuellement
- Etablir la liste des électeurs pour chaque élection ou référendum, la réviser le cas échéant et la publier surtout sur le site électronique officiel de l'ISIE dans les délais définis par la loi électorale.
- Etablir le calendrier des élections et des référendums, le publier et le mettre en œuvre conformément aux délais définis par la constitution et la loi électorale.
- Mettre en place des mécanismes d'organisation, de gestion et de contrôle garantissant l'honnêteté et la transparence des élections et référendums.
- Faire le dépouillement des voix et annoncer les résultats préliminaires et définitifs des élections et référendums.
- Contrôler l'observance des règles régissant les campagnes électorales et leurs moyens définis par la législation électorale et imposer leur respect conformément à la loi, en collaboration avec les structures publiques.
- Contrôler le financement des campagnes électorales et prendre les décisions nécessaires le cas échéant, tout en garantissant l'égalité de tous les candidats quant au financement public.
- Elaborer deux types de rapports : un rapport spécial sur chaque élection, et un rapport annuel sur l'activité de l'instance. Ces deux rapports sont publiés au JORT et sur le site électronique de l'instance.

TROISIEME SECTION

L'Instance nationale pour la prévention de la torture *

C'est un organisme public doté de la personnalité morale et de l'autonomie administrative et financière. Elle est dotée, dans ce cadre d'une administration propre à elle, constituée par les agents de l'instance dont le statut sera fixé par décret.

* Au moment de l'impression de cette étude, l'ANC a adopté la loi organique numéro 2013-43 du 23 octobre 2013, relative a l'instance nationale pour la prévention contre la torture. Cependant, tous les développements contenus dans ce paragraphe ont été développés sur la base du Projet de création de l'instance nationale pour la prévention contre la torture et tout autre genre de maltraitance ou peine cruelle, inhumaine ou dégradante : projet de statut 81/2012, déposé auprès de l'ANC le 20 novembre 2012, relatif à l'instance nationale de prévention contre la torture.

- Trancher dans les contentieux relatifs à l'emploi des canaux de communication et leur exploitation, sanctionner les infractions,

L'instance a l'obligation de donner son avis sur ce qui concerne le secteur au pouvoir législatif et au gouvernement (article19), c›est-à-dire les projets de lois, de décret-loi et décrets d'application. Elle leur donne son avis sur toutes les questions que lui transmet le président de l'autorité législative.

Elle propose aussi les différentes procédures surtout celles à caractère juridique garantissant les principes de la constitution et leur concordance avec les textes juridiques et règlementaires y afférents, elle propose toutes les modifications juridiques et règlementaires. Elle donne un avis conforme quand il s'agit de nominations de présidents directeurs généraux des institutions publiques de la communication audiovisuelle.

Elle mentionne dans son rapport annuel, selon l'article (20) des propositions et des recommandations à même de faire évoluer le secteur.

DEUXIEME SECTION

L'Instance supérieure indépendante pour les élections

Il a été créé au lendemain du 14 janvier une instance supérieure indépendante dont la mission est de préparer et superviser les élections de l'assemblée nationale constituante, élections qui ont eu lieu le 23 octobre 2011. Cette expérience est considérée comme la première du genre en Tunisie après l'indépendance, car les élections étaient sous la supervision du ministère de l'intérieur.

Selon l'article 1 de son statut, l'Instance Supérieure Indépendante pour les élections (ISIE) est « une institution publique indépendante et permanente. Elle est dotée de la personnalité morale et de l'autonomie administrative et financière. Elle est basée à Tunis ».

Les ressources de l'Instance Supérieure Indépendante pour les Elections proviennent de subventions annuelles sous forme de dotations du budget de l'état.

Nous nous proposons dans ce cadre, d'étudier successivement, la Haute Autorité Indépendante pour la Communication Audiovisuelle (HAICA) d'une part, et de l'Instance Supérieure Indépendante pour les Elections (ISIE) de l'autre.

PREMIERE SECTION

La Haute autorité indépendante pour la communication audiovisuelle

La Haute Autorité Indépendante pour la Communication Audiovisuelle **(HAICA)** a été créée conformément au décret-loi numéro 2011-116 du 2 novembre 2011, relatif à la liberté de communication audiovisuelle et à la création d'une haute autorité indépendante pour la communication audiovisuelle sur proposition de la Haute Instance pour la Réalisation des Objectifs de la Révolution, de la Réforme Politique et de la Transition Démocratique.

La **HAICA** a des prérogatives de contrôle et des attributions consultatives dont :

- Organiser et réguler le secteur de la communication audiovisuelle
- Tranche dans les demandes d'autorisation pour créer et exploiter des entreprises de communication audiovisuelle ou des stations radiophoniques ou des chaines de télévision communautaires à but non lucratif
- Coordonner avec l'agence nationale des fréquences en tout ce qui concerne la réservation de ces fréquences ou leur octroi
- Veiller à garantir la liberté d'expression et le pluralisme de pensée et d'opinion notamment dans l'information politique.
- Préparer un rapport périodique sur son activité, qui est publié et adressé à la présidence de l'autorité législative et au président de la république.
- contrôler le degré de respect des textes législatifs et règlementaires définis lors de la préparation et de la programmation des émissions relatives aux campagnes électorales.
- Contrôler les standards légaux et techniques qu'elle a définis pour mesurer l'audimat des programmes des entreprises de communication audiovisuelle.

/ DEUXIÈME PARTIE /

Perspectives des organismes des droits de l'homme en Tunisie

ses activités. A la différence de l'organe administratif, le président de l'instance n'exerce pas ses fonctions à plein temps au sein de l'instance, ce qui renforce le déséquilibre et la marginalisation des membres dont l'appartenance à l'instance est quasi-totale et le rôle est très limité.

TROISIEME SECTION

l'Instance nationale de protection des données personnelles

Au vu de la composition de l'instance, nous constatons la prépondérance des organes officiels et gouvernementaux, et l'absence de représentation de la société civile. Cette instance perd ainsi toute indépendance vis-à-vis de l'appareil gouvernemental : la désignation des membres de l'instance est strictement gouvernementale ; la loi numéro 2004-63 n'a pas défini la façon de coopter les membres ; le décret numéro 2007-3003 est venu permettre au ministre chargé des droits de l'homme de coopter les membres pour les proposer à la désignation, ce qui limite les procédures ; le décret numéro 2007-3003 ne pose pas comme condition d'appartenir à l'instance d'être à plein temps pour accomplir les tâches de l'instance, sauf pour le président et les deux juges , ce qui marginalise l'instance et réduit son efficacité.

domaines concernant surtout l'application des jugements prononcés par le juge administratif, et ce en raison de la lenteur ou du refus de cette application, ou également quand il intervient pour protéger le droit à la propriété, en proposant des solutions adéquates à des personnes dont les terres ont été totalement ou partiellement expropriées pour intérêt public et quand on ne les indemnise pas avec la rapidité demandée, ou pour protéger les droits du citoyen quand, pour une raison quelconque, ses intérêts sont lésés et quand il n'obtient pas un service administratif en rapport avec le fonctionnement du service public.

Dans un souci d'assurer à l'intervention du médiateur administratif l'efficacité requise, on a tenu à simplifier les mesures de dépôt des plaintes et ce en ne conditionnant pas ce dépôt par un quelconque délai, même quand il y a prescription, avec le temps et dépassement des délais de dépôt des plaintes auprès des tribunaux.

DEUXIEME SECTION

l'Instance supérieure pour les droits de l'Homme et les libertés fondamentales

En dépit des évolutions politiques que le pays a connues, cette instance n'a pas été remise en cause ; elle fut maintenue, son président et ses membres furent nommés, son statut juridique dans sa totalité n'a pas été touché, ce qui va à l'encontre des principes d'indépendance d'une instance qui s'occupe des droits de l'homme selon les standards internationaux reconnus et appliqués dans les expériences comparées. Cette instance ne peut aller au-delà de ses compétences : elle reçoit les doléances, a la possibilité d'entendre les plaignants et de transmettre leurs doléances aux autorités compétentes, mais n'a pas à s'adresser au public pour l'informer des suites de leurs requêtes.

L'instance ne prend pas de décision mais publie des rapports dont la portée n'est pas claire : l'article12 de la loi de 2008 dispose que l'instance publie trois types de rapports : un rapport annuel présenté au président de la république, un rapport national annuel sur l'état des droits de l'homme et des libertés fondamentales adressé au public et des communiqués sur

CHAPITRE DEUX /
INSTANCES ET ORGANISMES « INDEPENDANTS »

Avant d'examiner la réalité des instances et organismes indépendants il est nécessaire de rappeler les Principes de Paris que l'on considère comme une référence essentielle en matière de droits de l'Homme.

Les principes de Paris relatifs aux organismes nationaux pour la protection et la promotion des droits de l'Homme se basent sur de multiples fondements visant essentiellement à garantir l'autonomie de ces instances et à leur octroyer les prérogatives et les fonctions (nécessaires) et donner à leur action l'efficience requise et ce, en les dotant des moyens juridiques, administratifs et financiers aptes à concrétiser ces objectifs et en reconnaissant l'existence de mécanismes de suivi de leurs travaux et de leurs recommandations.

PREMIERE SECTION
Le médiateur administratif

Il est chargé d'examiner les plaintes individuelles portées par les personnes physiques et concernant des questions administratives qui les concernent et qui font partie des prérogatives de services de l'Etat et des collectivités publiques locales et des institutions publiques à caractère administratif et des établissements publics ainsi que tout autre organisme chargé de diriger un service public.

Le médiateur administratif examine également les plaintes portées par les personnes morales en rapport avec les questions administratives les concernant, à condition que ces plaintes soient déposées par une personne physique ayant un intérêt direct. Le médiateur administratif ne peut ni intervenir dans les procès portés devant les tribunaux, ni faire réexaminer un jugement prononcé. Il est toutefois autorisé à proposer des recommandations aux autorités administratives concernées.

Le rôle du médiateur administratif consiste aussi à protéger les droits des citoyens, sauvegarder leurs acquis, surtout quand il intervient pour réaliser une réconciliation entre le citoyen et l'administration dans plusieurs

SIXIEME SECTION
Le Citoyen Superviseur

Il est interdit au citoyen superviseur au cours de son travail d'observation de dévoiler sa qualité ou d'intervenir dans le déroulement du travail au sein du service qu'il visite. Il est appelé également, lors de l'exercice ainsi qu'à la fin de sa mission, à garder la confidentialité totale de son travail.

Le citoyen superviseur établit son rapport contenant ses observations positives et négatives et le présente à la direction de la qualité des services publics qui examine ces observations, les regroupe et établit à leur propos des rapports mensuels à l'intention des ministères concernés pour prendre les mesures nécessaires afin de pallier les insuffisances et de rendre hommage aux agents publics qui se sont distingués par leur bon travail.

SEPTIEME SECTION
Les Centres de documentation dans le domaine des droits de l'Homme

Dans le cadre de concrétisation de la décision émanant de la Présidence de la République prise le 21 Août 2001 décrétant la création d'un centre de documentation sur les droits de l'Homme afin de consolider les mécanismes et les structures nationales concernées par les droits de l'Homme.

On a proposé que le centre soit une institution publique à caractère administratif bénéficiant du statut civil et de l'autonomie financière et que l'on puisse mettre sous la tutelle du ministère chargé des droits de l'Homme et qu'abriterait l'un des bâtiments connus de la capitale. Les fonctions de ce centre consistent essentiellement à consolider le fond documentaire de l'intérieur et de l'extérieur et à traiter la littérature se rapportant aux droits de l'Homme, regrouper la production intellectuelle, le droit comparé en rapport avec la question et permettre son exploitation par toutes les catégories d'utilisateurs comme les chercheurs universitaires et les activistes des droits de l'Homme.

conditions de l'enfance et des droits de l'enfant, à organiser des séminaires d'apprentissage et de formation ainsi que des rencontres

Le centre de recherches et d'études, de documentation et d'information sur la femme (CREDIF)

Les missions du Centre consistent à encourager les études et les recherches sur la femme et son statut dans la société tunisienne ainsi que sa contribution au développement. Elles consistent également à réaliser des études sur la femme et ce pour son compte ou pour autrui moyennant une rétribution, collecter et diffuser des données et des documents en rapport avec la condition de la femme, fournir une information qui puisse mettre en valeur ses droits, établir des rapports sur la place de la femme dans la société tunisienne.

Selon l'article 2 de la loi n° 1992- 21, le centre a également un rôle consultatif sur toute question concernant la femme et l'amélioration de ses conditions.

CINQUIEME SECTION

Les cellules des droits de l'Homme au sein des ministères

Au début des années quatre-vingt-dix, des cellules des droits de l'Homme ont été créées au sein des ministères de la justice[3] , de l'intérieur[4] des affaires étrangères, des affaires sociales.

Parmi leurs fonctions figurent la réception et le traitement des plaintes déposées par les citoyens, pour des questions en rapport avec les droits de l'Homme quant à leurs liens avec les attributions du ministère, l'établissement de relations avec les institutions onusiennes et internationales, les organisations étrangères non gouvernementales actives dans le domaine des droits de l'Homme, faire le suivi des questions en rapport avec les engagements de l'Etat tunisien et émanant de la ratification qu'il a faite des conventions internationales dans le domaine des droits de l'Homme.

Toutes ces structures participent, chacune dans son domaine de compétence, à exercer un contrôle relatif aux conditions des droits de l'Homme et à fournir aux autorités de tutelle, des rapports y afférent.

QUATRIEME SECTION

Les observatoires et les centres d'information, de formation, de documentation et d'études

Les fonctions des observatoires et des centres

Les principales fonctions et attributions des observatoires et centres sont :

- observer la réalité de l'activité ou du secteur concernés, de collecter les données et les informations afférentes, tant au niveau national qu'international, de les analyser, de les documenter et de constituer des banques ou des bases de données pour le domaine concerné.

- Mener des recherches et des études dans le domaine d'activité ou dans le secteur concerné, préparer des rapports et participer par des publications périodiques ou ponctuelles concernant le domaine d'activité.

- Coordonner et faciliter le contact entre les différents intervenants dans le secteur ou le domaine d'activité, et d'aider les autorités à tracer les politiques et les programmes visant à promouvoir le secteur ou domaine d'activité concernés.

- former et renforcer les capacités: ces observatoires et centres peuvent organiser des séminaires et des sessions d'apprentissage et de formation, tenir des rencontres, des journées d'études et des manifestations afférentes.

Exemples d'observatoires et de centres

Observatoire d'information, de formation, de documentation et d'études pour la protection des droits de l'enfant

L'observatoire a de nombreuses fonctions axées essentiellement sur l'observation de la situation de la protection des droits de l'enfant, la collecte des données y afférentes, ainsi que la constitution d'une banque ou d'une base de données sur la question. Il réalise des recherches et des études sur les droits de l'enfant et la condition de l'enfance, édite des publications, parallèlement à la diffusion de la culture des droits de l'enfant. Il assiste les autorités à tracer des politiques et des programmes visant à améliorer les

afin de voir les possibilités de les mettre en œuvre d'un côté, puis d'enregistrer les points forts pouvant améliorer leur rôle et les rendant conformes aux exigences des conseils supérieurs consultatifs en matière de droits de l'Homme.

Exemples de conseils supérieurs consultatifs

Le conseil national de la femme, de la famille et des personnes âgées :

C'est un conseil consultatif qui fut créé initialement en tant que conseil national de la femme et de la famille par le décret n° 2003-1702 du 11 août 2003 puis sa dénomination a été changée par le décret n° 2006-399 du 6 février 2006 pour devenir « le conseil national de la femme, de la famille et des personnes âgées ».

Les principales fonctions de ce conseil consistent à coordonner l'action entre les différents ministères, les parties prenantes et les structures intervenant dans le domaine des affaires de la femme, de la famille et des personnes âgées, à proposer et évaluer un programme d'action national, pour célébrer les fêtes et les manifestations nationales et mondiales concernant la femme, la famille et les personnes âgées, à émettre un avis concernant les projets inscrits dans les plans nationaux de promotion de la femme, de la famille et des personnes âgées.

Il apparait à travers ces fonctions que ce conseil participe, comme les précédents conseils, à concevoir et mettre en place les politiques et les programmes nationaux concernant les catégories concernées par cet organe, ce qui aboutit indirectement à les protéger.

Le conseil supérieur de l'Enfance :

A l'image des autres conseils consultatifs, le Conseil Consultatif de l'Enfance se caractérise au niveau de sa composition, par son aspect essentiellement gouvernemental et que ses attributions se réduisent à proposer, émettre un avis, étudier certaines questions. Sa fonction se réduit également à présenter un rapport annuel exhaustif. Mais depuis 2006, le conseil ne s'est réuni qu'à l'occasion de la journée nationale de l'enfance.

DEUXIEME SECTION

Le ministère chargé des droits de l'Homme

L'existence d'un ministère chargé des droits de l'homme est un choix politique qui n'est pas très courant, dans de nombreux pays. La Tunisie a opté pour ce choix depuis la fin des années quatre-vingt-dix en créant un ministère chargé des droits de l'homme, de la communication et des relations avec le Parlement. Les droits de l'homme ont été rattachés au ministère de la justice en 2002 qui devint ministère de la justice et des droits de l'homme. Ce choix qui a été critiqué sous l'ancien Président a été reproduit au cours de la formation du premier gouvernement après les élections du 23 octobre 2011.

TROISIEME SECTION

Les conseils consultatifs concernés par les droits de l'Homme

Les structures consultatives en matière des droits de l'Homme sont multiples en Tunisie, nous citons :

- Le conseil national de la femme, de la famille et des vieilles personnes
- Le conseil supérieur de la promotion de l'emploi.
- Le conseil supérieur de la recherche scientifique et de l'innovation technologique.
- Le conseil supérieur de la promotion sociale et de la protection des personnes porteuses de handicap.
- Le conseil supérieur de la protection de l'environnement et de la gestion durable des ressources naturelles .
- Le conseil supérieur de lutte contre la corruption et pour la récupération et la gestion des avoirs et biens de l'Etat.

Ces conseils ont été dissous et remplacé plusieurs anciens conseils car le décret n° 3080 de l'année 2010 a stipulé l'annulation des dispositions de plusieurs textes de loi qui ont créé des conseils consultatifs.

Ces conseils à caractère consultatif nous interpellent et nous incitent à examiner leurs structures, leurs rôles, leurs modes de fonctionnement, et

Ce qui caractérise actuellement la réalité des organismes officiels des droits de l'homme en Tunisie c'est la présence d'un grand nombre d'intervenants : des ministères, des conseils, des bureaux, des cellules, des instances.

CHAPITRE PREMIER / LES ORGANES GOUVERNEMENTAUX

Nous allons traiter successivement la fonction de conseiller du président de la République chargé des droits de l'homme, le Ministère chargé des droits de l'homme, les conseils consultatifs en rapport avec les droits de l'homme, les observatoires et les centres d'information, de documentation et d'études, les cellules des droits de l'homme au sein des ministères, le citoyen superviseur, et enfin, le centre de documentation en matière de droits de l'homme.

PREMIÈRE SECTION

Le conseiller du Président de la République chargé des droits de l'Homme

Un premier conseiller auprès du Président de la République, chargé des droits de l'homme a été nommé le 19 juin 1991. On lui a confié la mission de suivre la politique de l'Etat en matière de protection et de renforcement permanent des droits de l'homme.

Le conseiller fournit au Président de la République des informations concernant la situation des droits de l'homme en Tunisie, dirige des études permettant d'appliquer et d'enrichir sa politique en la matière. Il lui émet également un avis concernant les conventions concernées par les droits de l'homme, notamment à propos des mesures de ratification ou d'information et à propos des lois relatives aux droits de l'homme. Il assure le suivi également des travaux des organisations non gouvernementales. Le conseiller anime également l'action gouvernementale en la matière, assure la coordination avec les unités des droits de l'homme créées dans les différents ministères et répartit les taches entre elles.

/ PREMIÈRE PARTIE /

Les organismes officiels des droits de l'Homme en Tunisie : Etat des lieux

leurs fonctions pour un certain temps, jusqu'à ce qu'elles soient réformées, abandonnées ou remplacées par d'autres.

Dans une lecture de la réalité actuelle en Tunisie en tant qu'exemple d'un pays ayant connu de longues périodes de graves violations systématiques des droits de l'homme, en présence d'organismes et d'institutions officielles intervenant en matière de droits de l'homme, nous remarquons que cette réalité se caractérise par ce qui suit :

- Premièrement : la poursuite des fonctions exercées par les anciennes structures des droits de l'homme de la même manière qui prévalait avant la chute de l'ancien régime le 14 janvier 2011, car nous avons toujours un ministère chargé des droits de l'homme, une instance supérieure pour les droits de l'homme et les libertés fondamentales, une instance de protection des données personnelles, des bureaux des relations avec le citoyen, un médiateur administratif et des conseils consultatifs.

- Deuxièmement : malgré le changement du pouvoir politique, aucune modification radicale n'a été introduite sur ces organes officiels. Leur statut juridique demeure inchangé, ce qui est de nature à ne point servir cette phase transitionnelle en consolidant les droits de l'homme et en préparant le terrain à une intégration complète du système des droits de l'homme en Tunisie.

Observée depuis la première période transitionnelle et se poursuivant au cours de la seconde période transitionnelle (depuis les élections du 23 octobre 2011), cette démarche a maintenu la soumission des organismes officiels concernées par les droits de l'homme aux tiraillements politiques, ce qui en fît de nouveau, l'un des mécanismes du pouvoir en place, ce qui les empêcha d'assurer leur rôle en toute impartialité et indépendance.

Cette recherche /rapport constitue une étude des textes juridiques organisant ces organismes ainsi qu'un constat des entraves qui l'empêchent d'être réellement des organismes indépendants effectivement pour défendre les droits de l'homme et d'enregistrer les différentes violations, la façon de les traiter, et réfléchir sur la manière de développer ces organismes et les hisser au rang des organes conformes aux exigences de l'indépendance et de la transparence.

Introduction

Dans les pays qui passent par de longues périodes de répression, les Droits de l'Homme connaissent de nombreux problèmes dont essentiellement :

- Les violations systématiques dans tous les types de Droits de l'Homme.
- Empêcher les organisations non gouvernementales d'agir dans le domaine des Droits de l'Homme en toute autonomie et invoquer toutes sortes de contraintes afin d'empêcher la constitution, la fondation ou la réactivation de ces organisations.
- Gêner les activistes des Droits de l'Homme et les empêcher de s'impliquer dans ce domaine.
- Créer des organes « officiels », « gouvernementaux » chargés des Droits de l'Homme, qui constituent la vitrine officielle de l'Etat qu'ils représentent lors des manifestations internationales et qui contribuent, moyennant un contrôle sévère, à recueillir les plaintes et à interagir avec elles.

Seulement, ces organes officiels n'ont nullement joué un quelconque rôle direct et franc de protection et de promotion des Droits de l'Homme et ce, pour les raisons suivantes :

D'un côté, ces organes censés être indépendants, n'ont aucune autonomie par rapport aux organismes gouvernementaux, et parfois par rapport aux organes politiques les plus élevés de l'Etat (habituellement, le chef de l'Etat).

D'un autre côté, ces organes ne bénéficient d'aucune prérogative qui puisse en faire une autorité effective en matière de défense des Droits de l'Homme, car ils se contentent souvent d'émettre un avis, de présenter une proposition et de transmettre les dossiers aux autorités compétentes. En outre, la majorité de leurs membres n'exercent pas leurs fonctions à plein temps, ce qui réduit leur rôle et leur influence.

Cette situation qui, d'habitude, caractérise les pays connaissant des régimes politiques répressifs, se poursuit très souvent au cours des périodes transitionnelles car les institutions et les anciennes instances poursuivent

doivent, parmi d'autres obligations, œuvrer à la diffusion de la culture des droits de l'Homme.

Quant à la société civile, son rôle essentiel consiste à renforcer la protection des droits de l'Homme, et à la promotion et l'éducation aux droits de l'Homme.

Cette coexistence tripartite (l'Etat avec ses trois pouvoirs, judiciaire, législatif et exécutif, puis les organismes publics autonomes et la société civile) aboutit habituellement – au cas où l'on ne percevrait pas les prérogatives de chaque partie – à une interférence et même une opposition entre les prérogatives et les activités de ces parties. C'est pourquoi il faut définir la fonction de chaque organisme avec le maximum possible de précision afin d'éviter les interférences d'un côté, et l'éventualité de domination d'une partie quelconque sur la totalité des activités en rapport avec les Droits de l'Homme, activités qui, dans les régimes totalitaires, sont d'habitude sous la domination des organes de l'Etat et plus précisément celle du pouvoir exécutif.

Les organismes officiels des Droits de l'Homme en Tunisie

• Cadre général •

Dans tous les systèmes juridiques coexistent trois grands types d'intervenants en matière de Droits de l'Homme :

- Les structures de l'Etat, y compris celles émanant des trois pouvoirs,
- Les structures publiques autonomes,
- Les organisations de la société civile.

Les structures de l'Etat ont plusieurs prérogatives en matière de Droits de l'Homme, prérogatives qu'elles exercent par le biais du parlement, des gouvernements et le pouvoir judiciaire, les instances publiques autonomes. L'ensemble de ces structures est concerné par toutes les activités en rapport avec les Droits de l'Homme. On peut délimiter ces activités en fonction de chaque intervenant, comme suit :

Concernant le parlement : Il est appelé à assurer des fonctions essentielles pour protéger et soutenir les Droits de l'Homme, à travers la mise en œuvre des règles du contrôle parlementaire exercé sur l'action gouvernementale

Concernant le pouvoir exécutif : selon ses prérogatives, cette autorité doit œuvrer à prévenir les violations contre les Droits de l'Homme et ce, par la mise en œuvre de mécanismes de contrôle, de suivi et de redevabilité (reddition des comptes) administrative et juridique.

Concernant le pouvoir judiciaire : il a le pouvoir de protéger les Droits de l'Homme à travers la nécessité d'étendre le mandat du Ministère Public à la supervision des centres de rééducation et des prisons ; et à travers l'engagement à mener de façon sérieuse et objective les investigations nécessaires relatives aux communications et plaintes concernant des violations des Droits de l'Homme.

Concernant les institutions nationales pour les Droits de l'Homme, créées en tant qu'institutions autonomes pour la défense des Droits de l'Homme,

l'avenir de procéder à une évaluation scientifique de la réalité, de la structure et de l'impact de chacune de ces structures et institutions, dans le cadre d'une transition que nous voudrons démocratique et basée sur le système des Droits de l'Homme.

Amine GHALI
Directeur des Programmes
Centre El-Kawakibi pour la Transition Démocratique

national au cours duquel ont été présentés les premiers outputs de cette action. Le Centre a œuvré au cours de toutes ces rencontres à diversifier les participants, de par leurs spécialités, leurs régions d'origine, leur genre ainsi que leurs idéologies.

Grâce à l'aide d'experts locaux et internationaux, cette étude a été menée à propos « des organismes officiels des Droits de l'Homme en Tunisie » par l'expert Pr.Wahid Ferchichi qui s'est appuyé dans une grande partie de son étude ainsi que pour l'évaluation qu'il a faite, outre les principes universels des Droits de l'Homme et les principes de gouvernance des droits de l'Homme, sur les compte-rendu des rencontres consultatives indiquées ci-dessus ; des extraits de ces compte-rendu ont été intégrés à l'étude dans des encadrés synthétisant l'essentiel de ce qui a été dit par les participants et ce, à travers l'interaction directe ou les rencontres ou aussi les interviews et les enquêtes dont ils on fait l'objet. Il importe également de signaler que, outre les différentes composantes de l'étude, cette dernière a dégagé un certain nombre de recommandations adressées à tous les décideurs afin de promouvoir le système de gouvernance des Droits de l'Homme en Tunisie.

Vu la densité de la matière et la tentative faite par le Centre El-Kawakibi de présenter une référence exhaustive et détaillée, le Centre a décidé de ne pas se contenter seulement de publier cette étude mais également de publier un certain nombre d'opuscules en rapport avec la question et qui relèvent du même panier. Ces opuscules sont les suivants :

- Les **« Annexes »** qui constituent l'ensemble des lois en rapport avec les structures indiquées dans l'étude ainsi qu'un tableau comparatif des organismes s'intéressant aux Droits de l'Homme.
- « **Des documents en rapport avec la question** » : il s'agit là d'un ensemble de documents et de principes qui enrichissent le bagage cognitif relatif à la question des Droits de l'Homme.
- « **Le résumé exécutif et les recommandations** » : c'est là une synthèse de l'étude et des recommandations auxquelles elle a abouti.
- « La carte des structures officielles des Droits de l'Homme en Tunisie » sous forme de film vidéo sur un CD contenant également tous ces livrets.

Il et à noter enfin que l'expert ainsi que l'ensemble de l'équipe du Centre El-Kawakibi ainsi que l'équipe de l'Agence Allemande de Coopération **(GIZ)** ont œuvré à nouer des relations positives avec tous les intervenants dans cette initiative, afin de jeter les ponts de dialogue permettant de poursuivre l'action après la publication de cette étude, des livres et des annexes, action qui permettra à

Avant-propos

Accompagnant la transition vécue par la Tunisie depuis la Révolution dans ses diverses étapes, plus particulièrement celles qui ont succédé aux élections, le Centre El-Kawakibi pour les transitions démocratiques œuvre à apporter un éclairage sur la question de la gouvernance des Droits de l'Homme en Tunisie. Cet intérêt est porté pour cette question en raison de son importance pendant les périodes de transition car la question de la gouvernance des Droits de l'Homme est l'un des dossiers que les gouvernements doivent traiter, afin d'éviter de retomber dans la même politique et les mêmes pratiques de violations de ces droits, et afin d'éviter que les décideurs ne puissent ignorer ce dossier.

Vu l'accélération du rythme des évènements politiques et vu la multiplication des dossiers urgents qui ont empêché le traitement de ce dossier de façon directe de la part des décideurs – y compris même ceux directement concernés par cette question-, le Centre El-Kawakibi a cru bon de participer à l'examen de ce dossier et ce, du point de vue institutionnel. En effet, le Centre a tenté de dénombrer, de décrire et d'évaluer (ne serait-ce que de façon première) toutes les institutions et les structures gouvernementales (étatiques) et publiques directement concernées par les Droits de l'Homme (sans se pencher sur les organisations de la société civile, objet d'analyse d'un certain nombre d'études locales et internationales).

Et c'est sur cette base que le Centre El-Kawakibi à œuvré à établir un partenariat avec l'Agence allemande de coopération (GIZ), visant à mettre en place un programme exhaustif relatif à la gouvernance des Droits de l'Homme en Tunisie. Ce partenariat est fondé sur l'échange d'expertise ainsi que sur le principe de complémentarité entre les différentes initiatives. Le Centre a également œuvré en vue d'adopter une démarche participative basée (fondée) sur la participation du plus grand nombre possible d'acteurs dans le domaine des Droits de l'Homme, grâce à de multiples rencontres de concertation. La première rencontre a eu lieu le 13 avril 2013 en présence de représentants de la société civile locale en place avant janvier 2011. La seconde rencontre eut lieu le 8 mai avec la participation des représentants de la société civile émergente après cette date, puis la troisième rencontre est tenue le 18 mai avec les organisations internationales les plus importantes travaillant en Tunisie dans le domaine des Droits de l'Homme. Puis une quatrième rencontre est organisée le 28 mai, avec des représentants des structures étatiques publiques travaillant dans le domaine des Droits de l'Homme, puis une cinquième le 17 juin, avec un groupe de personnalités nationales participant à la protection des Droits de l'Homme. Enfin, le 27 juin est organisé un colloque

/ DEUXIÈME PARTIE : PERSPECTIVES DES ORGANISMES DES DROITS DE L'HOMME EN TUNISIE / **56**

CHAPITRE PREMIER : Les organismes mis en place **55**

Première Section : *La Haute Autorité Indépendante pour la communication audiovisuelle* 55

Section deux : *L'Instance Supérieure Indépendante pour les Elections* 54

Section trois : *L'instance nationale pour la prévention de la torture* 53

CHAPITRE DEUX : Les structures à mettre en place 51

Première Section : *Les organismes à compétence générales dans le domaine des droits de l'Homme* 51

Les instances spécialisées dans l'un des domaines des droits de l'Homme 50

Section deux : *Les projets de lois des instances en relation avec les droits de l'Homme* 48

/ TROISIÈME PARTIE : CONCLUSIONS ET RECOMMANDATIONS / **46**

TABLE DES MATIÈRES

Avant-propos……...… 74
Cadre général……...……..…. 70
Introduction……....…….……... 68

/ PREMIÈRE PARTIE : LES ORGANISMES OFFICIELS DES DROITS DE L'HOMME EN TUNISIE : ETAT DES LIEUX / **66**

CHAPITRE PREMIER : Les organes gouvernementaux **65**

Première section : *Le conseiller du Président de la République chargé des droits de l'Homme* 65

Deuxième section : *Le ministère chargé des droits de l'Homme*..... 64

Troisième section : *Les conseils consultatifs concernés par les droits de l'Homme* 64

Quatrième section : *Les observatoires et les centres d'information, de formation, de documentation et d'études* 62

Cinquième section : *Les cellules des droits de l'Homme au sein des ministères* 61

Sixième section : *Le citoyen superviseur*..... 60

Septième section : *Les centres de documentation dans le domaine des droits de l'Homme*..... 60

CHAPITRE DEUX : Instances et organismes « indépendants » **59**

Première section : *Le médiateur administratif*……..... 59

Section deux : *L'Instance supérieure pour les droits de l'Homme et les Libertés fondamentales* 58

Section Trois : *L'instance nationale de protection des données personnelles* 57

LES ORGANISMES OFFICIELS DES DROITS DE L'HOMME EN TUNISIE

Etude préparée par :

Prof. Wahid Ferchichi

PUBLICATION

LE CENTRE AL KAWAKIBI
POUR LA TRANSITION DÉMOCRATIQUE

LES ORGANISMES OFFICIELS DES DROITS DE L'HOMME EN TUNISIE

****

Etude Préparée par : Prof. Wahid FERCHICHI
Format : 15 / 21 cm
Support : 90 gr (Interne) + 350 gr couché mat (Couverture)
Volume : 80 pages
1ére Edition
Conception Graphique : Anis MENZLI
ALPHAWIN STUDIO / anismenzli@hotmail.fr

ISBN : 978-9938-12-046-2

****

Cette étude a été élaborée par
Le Centre Al Kawakibi pour la Transition Démocratique **KADEM** et
l'Agence de Coopération Allemande **GIZ**

****

Publication tirée à 300 p.

Tous les droits sont réservés au
Centre Al Kawakibi pour la Transition Démocratique **KADEM**
Tunis • Novembre / 2013

www.kawakibi.org

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Al-Kawakibi Democracy Transition Center

Les organismes officiels des droits de l'Homme en Tunisie

Etude préparée par :
Prof. Wahid Ferchichi

Participation de :
Mme. Monia AMMAR
Ahmed ALOUI

Et Avant Propos de :
Amine GHALI

Editions
Centre al kawakibi pour la transition democratique
www.kawakibi.org
Tunis • Novembre 2013

Avec la collaboration de

coopération allemande
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Publié par la giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

coopération allemande
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Publié par la giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Al-Kawakibi Democracy Transition Center

STRUCTURES PUBLIQUES DES DROITS DE L'HOMME EN TUNISIE

RÉSUMÉ EXECUTIF & RECOMMANDATIONS

Elaborée par : Dr Wahid FERCHICHI

Contribution de : Monia AMMAR & Ahmed ALOUI

Présentation : Amine GHALI